International Academic Journal for Arabic Language and Literature

المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها

Website: http://iajour.com/index.php/all

ISSN: 2708-7263

الأسماءُ المنصوبةَ بعاملٍ مَّحذوفٍ في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ
دراسة نحوية بلاغية

الدكتور أحمد بن محمد طويل بن عبد الله الخطيب

عضو هيئة التدريس بكلية الإمام الشافعي للعلوم الإسلامية واللغة العربية جامعة جزر القمر

toiwilou@hotmail.com

تاريخ استلام البحث: 2021/2/1 **تاريخ نشر البحث: 2021/2/28**

الملخص:

عُنِيَ البحثُ بتتبع الأسماء المنصوبة بعامل غير مذكورٍ في أحاديث سنن الترمذي, بغية إبراز مواطن الحذفِ فيها, ومحاولة الكشف عن دلالات ذلك الحذفِ وأسراره البلاغية, وفق المنهج الوصفي التحليلي بخطواته المتعارف عليها.

وتظهر أهميته في كونه يبحث في ظاهرةٍ لغويةٍ بارزةٍ, من خلال الحديث النبوي الشريف, المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

واقتضت طبيعته تقسيمه إلى أربعة مباحث, تسبقها مقدمة وتمهيد, وتليها خاتمة, وثَبَت للمصادر والمراجع, وفهرس للمحتويات.

وفي ختامه خلصَ البحثُ إلى جملة من النتائج, من أبرزها:

- أنَّ حذفَ العاملِ من أنواع الحذف الجيّد في كلام العرب, وقد وقع كثيرا في الحديث الشريف.
- أنَّ أسبابَ حذفِ العامل متعددة ومتنوعة, منها: كثرة الاستعمال, والتخفيف, والتفخيم والإعظام.
- أنَّ أغراضَ حذف العامل كثيرة ومتنوعة, كالإيجاز والاختصار, وضيق الوقت, والاحتراز عن العبث, والبيان بعد الإبهام, واتباع الاستعمال الوارد عن العرب.
- أنَّ النحويين اجتهدوا في تقدير المحذوف, في حين أن البلاغيين حاولوا البحث عن الأغراض البلاغية للحذف.
- أنَّ أغراضَ الحذفِ قد تتداخلُ, وقد تتعدَّد في الكلمة الواحدة فيكون فيها غرضان أو أكثر.
- أنَّ تقديرَ المحذوفِ وبيانَ الغرض منه مسألة نسبية واجتهادية قد يختلفان من شخصٍ لآخرَ.
- أنَّ الحديثَ النبويَّ ميدانٌ خَصْبٌ للدراسة والبحث, وهو خيرُ ما يُطَبّقُ عليه النحويون والبلاغيون قواعدَهم.

الكلمات المفتاحية: النصب, العمل, الحذف, الحديث

المقدمة

الحمد لله الذي أعزَّ دينَه, وَحَفِظَ شَرْعَهُ, ووعَد بالتمكين لمن نَصَرَهُ, والصلاة والسلام على أفصح مَن نَطَقَ بالضَّاد, نَبِيِّنَا محمدٍ بن عبد الله ﷺ, وعلى آله الطيبين الطاهرين, وَصَحْبِهِ الغُرِّ الْمَيَامِين, وَمَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن اللغةَ العربيةَ تشتملُ على ظواهرَ متنوعةٍ, وأساليبَ مختلفةٍ, كما تختصُّ بصفاتٍ فريدةٍ, وَمُمَيِّزَاتٍ عديدةٍ, كالإعرابِ الذي يُعَدُّ مِن أَبْرَزِ خَصَائِصِهَا, وَأَهَمِّ مُمَيِّزَاتِهَا, فهو - كما وَصَفَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ -: «أجدَى مِن تَفَارِيقِ العَصَا, وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحَصَى»[1].

ويعدُّ العاملُ النَّحويُّ من أهمِّ ركائزِ الإعرابِ, وله أثرُه البالغُ في معرفةِ الضبطِ الإعرابيِّ لآخرِ الكلمةِ؛ رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا, وقد شَغَلَ حَيِّزًا كبيرًا من مؤلفات النحويين قُدَامَى وَمُحْدَثِينَ, فلم يتركوا بابًا من الأبوابِ النحويةِ إلا فصَّلوا القول في عامله, كما أفرده بعضُهم بتآليفَ خاصَّةٍ, تناولت أُسُسَه وأصولَه وقواعدَه, كالجُرْجَانِيِّ في (العوامل المائة), والْمُطَرِّزِيِّ في (المصباح), والبِرْكلي في (العوامل الجديدة).

وكما فَصَّلُوا القولَ في العامل وطريقةِ عمله أجمعوا على جوازِ حذفِه؛ لشيوعه في معظم الأبواب النحوية, فالحذفُ والإيجازُ من سماتِ العربية ومِن شَجَاعَتِهَا[2].

وقد عُنِيَ النحويون والبلاغيُّون بظاهرة الحذف أيَّما عنايةٍ, غير أنهم اختلفوا في طريقة دراستهم لها, فالنحويون اهتموا - في الغالب - بالحديث عن الحذفِ, وشروطِه, وأدلتِه, ومواضعِه, ومن هؤلاء إمامُهم سيبويه وأبو الفتح عثمان بن جني, يَقُولُ سيبويه - مُوَضِّحًا بعضَ أسبابِ الحذفِ -: «وإنما أضمرُوا ما كان يقعُ مُظْهَرًا استخفافًا، ولأنَّ المخاطبَ يَعْلَمُ ما يَعني، فجرى بمنزلة المثلِ، كما تقولُ: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تَعني، أنه لا بأسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم»[3].

وَيُبَيِّنُ ابنُ جني في الخصائص الأقسامَ التي يحذفها العربُ من أجزاء الكلام قائلا: «قد حذفت العربُ الجملةَ, والمفردَ, والحرفَ, والحركةَ, وليسَ شيءٌ من ذلك إلَّا عن دليلٍ عليه, وإلا كانَ فيه ضَرْبٌ مِّن تكليفِ علمِ الغيبِ في معرفتِه»[4].

أما البلاغيُّون فقد عُنُوا ببيان النُّكَتِ التي بسببها قد تُحذف الكلمةُ, والأغراضِ البلاغيةِ للحذفِ, مع الإشارة إلى المواطنِ التي يكون فيها الحذفُ أكثرَ تأثيرًا، وأبلغَ إيضاحًا وإمتاعًا للمتلقِّي.

كما عَدُّوا الحذفَ - في بعض الأحيان - أبلغَ من الذِّكر؛ إذ إنه يُعطي الكلامَ قوةً, ويثيرُ الخيالَ, ويجعلُ النفسَ فيه تذهبُ كلَّ مذهبٍ[5], وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر أَفْصَحَ من الذكْر، والصمتَ عن الإفادةِ أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ»[6].

هذا, ومما لفتَ نظري وَشَدَّ انتباهي اشتمالُ بعضِ الأحاديث النبوية على أسماءَ منصوبةٍ بعاملٍ غيرِ مذكورٍ, ولم أجدْ مَن جَمَعَهَا في بحثٍ مستقلٍّ, فأحببتُ أن أُفْرِدَ لها دراسة تُبَيِّنُ مواطنَ الحذفِ فيها, وتكشف دلالات ذلك الحذفِ وأسرارَه البلاغيةَ, فشرعتُ في تدوين مادة البحث, حتى تجمعت لديَّ مَادَّةٌ أحسبها كافيةً لتسليط الضَّوء على الموضوع, واخترتُ أن تكونَ في أحاديث (سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ)؛ لأنها من الكتبِ السِّتَّةِ المعتمدة عند المحدِّثين, وسميته: (الأسماء المنصوبة بعامل محذوف في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ, دراسة نحوية بلاغية).

وهذا الموضوعُ جديرٌ بالعناية والاهتمام, وله أهميتُه الكبيرة؛ كونُه يتناولُ ظاهرةً تُعَدُّ سِمَةً من سمات العربية, بالإضافة إلى أنَّ المجال الذي قامت عليه الدراسةُ هو الحديث الشريف, المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

أسبابُ اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى ما تقدَّم:

- حُبِّي الكبير لهذين العِلْمَيْنِ: الحديثِ النبويِّ الشريفِ, واللغةِ العربيةِ.
- بيانُ أهمية الحديث النبوي في علوم اللغة العربية, وبخاصة في علمي: النحو والبلاغة.
- أن هذا الموضوعَ يُعين على تَدَبُّر الحديث النبويِّ الشريفِ وفهمِ معانيه فهمًا صحيحًا.
- إبراز العلاقة الوثيقة بين عِلْمَيْ: النحو والبلاغة.
- قِلَّةُ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ التطبيقيةِ في الأحاديثِ النبويَّةِ.

---

1. المفصل في علوم اللغة, للزمخشري: 14.
2. الخصائص, لابن جني: 360/2.
3. الكتاب, لسيبويه: 224/1.
4. الخصائص: 360/2.
5. ينظر: النُّكت في إعجاز القرآن, للرماني: 77.
6. دلائل الإعجاز, لعبد القاهر الجرجاني: 146.

أهدافُ البحث:

يَهدف البحثُ إلى خدمةِ الحديثِ النبويّ الشريفِ, وذلك بجمعِ الأحاديثِ الْمُشْتَمِلَةِ على أسماءَ منصوبةٍ بعاملٍ محذوفٍ في سُنَنِ التِّرْمِذِيّ, وبيانِ مواضعِ الحذف فيها، والأغراض البلاغيةِ الداعيةِ للحذف, وأثر ذلك على المعنى.

الدراسات السابقة:

بعدَ التَّتَبُّعِ والبَحْثِ تَبَيَّنَتْ لي وَفْرَةُ الدراسات التي تناولت موضوع الحذف في العربية عمومًا, أمَّا الدراسات المتعلقة بالحذف في الحديث الشريف فقليلةٌ, وهذه قائمةٌ لما وقفتُ عليها:

1) الحذفُ في الحديث النبوي الشريف، دراسة نحوية دلالية وصفية تحليلية تطبيقية في صحيح البخاري, رسالة نالت بها الطالبة سارة أحمد معروف شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية, بجامعة أم درمان الإسلامية, في العام الجامعي 2010م.

تختلفُ هذهِ الدراسةُ عن دراستي في كون الباحثةِ عُنِيَتْ بدراسة مواطن الحذفِ في الحديث على سبيل العموم, ولم تُعْنَ بما يتعلق بحذف العامل, بالإضافة إلى أن دراستها مبنيةٌ على أحاديث صحيح البخاري.

2) الحذفُ والتقديرُ في صحيح البخاري, دراسة نحوية دلالية, رسالة ماجستير للطالبة سهام رمضان محمد الزعبوط, من كلية الآداب, بالجامعة الإسلامية بغزة, في العام الجامعي 1431هـ - 2010م.

خَصَّصَتِ الطالبةُ الفصلَ الرَّابِعَ من بحثها للحديث عن حذفِ الفعلِ, مُدْرِجَةً حذفَ العاملِ ضمنَ هذا الفصلِ, وَمُوردَةً نماذجَ من حذفِ العامل في أسلوبَيْ: الإغراءِ والتحذيرِ, وفي بَابَيْ: المفعول المطلقِ, والحالِ, وليس ثمة توافقٌ بيني وبينَها إلا في خمسةِ أحاديثَ فقط؛ لأنها عُنِيَتْ بأحاديثِ صحيحِ البخاريّ.

3) من أساليب الإيجاز في الحديث النبوي الشريف, دراسة في كتاب عمدة القارئ شرح صحيح البخاري, للدكتور منير محمد اللَّحَّام, بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم, المجلد (20) العدد (1), كانون الثاني 2012م.

بَنَى الباحثُ دراستَه على مبحثين: تحدث في الأول عن إيجاز القصر, وفي الثاني عن إيجاز الحذف, ولم يُشر إلى حذف العامل إلا في شاهد واحد.

4) التأويل النحوي في الحديث الشريف، للدكتور فلاح إبراهيم الفهدي, أصله رسالة دكتوراه من كلية الآداب بجامعة بغداد, ثم طبعته دارُ النَّوادر بدمشقَ سنة 2012م.

تحدث الباحث - في الفصل الأول - عن التأويل بالحذف, مُبْرِزًا بعضًا من مواطن حذف العامل, لكنه كان معنيًّا بأحاديثِ صحيح البخاري.

5) بلاغةُ الإيجازِ في الحديث النبوي الشريف, صحيح البخاري, رسالة ماجستير للطالبة عياشي أسماء, من كلية الآداب واللغات بجامعة العربي بن مهيدي في الجزائر, في العام الجامعي 2015- 2016م.

خَصَّصَتِ الطالبةُ الفصلَ الثَّانِي من هذه الدراسةِ للحديثِ عن إيجازِ الحذفِ, مُورِدَةً نماذجَ تطبيقيَّةً من الحديث النبوي, لكنها تَجَنَّبَتِ الحديثَ عن حذفِ العاملِ, إضافة إلى أنها اقتصرتْ على أحاديثِ البخاري.

6) جمالية الإيجاز في الحديث النبوي الشريف (جوامع الكلم أنموذجا), رسالة ماجستير للطالبتين: أحلام رميلي, وحميدة شنان, من كلية الآداب واللغات بجامعة أكلي محند أولحاج في الجزائر, في العام الجامعي 2016- 2017م.

جعلت الطالبتان بحثهما فصلين: فصلًا نظريًّا وآخرَ تطبيقيًّا, وفي الفصل التطبيقيّ تناولتا بلاغةَ إيجاز الحذفِ في الحديثِ النبويّ عمومًا, ولم تَتَطَرَّقَا إلى حذف العامل إلا في موضعين فقط.

تلك أهمُّ ما وقفتُ عليها من الدراسات المتعلقة بالحذفِ في الحديث, ومن الواضحِ اختلافُها عن هذه الدراسة؛ إذْ إنَّ هذه الدراسات تناولت الحذفَ والإيجازَ على وجه العموم, واكتفى أصحابها بإيراد نماذجَ عنهما من الحديث, في حين أن دراستي مختصة بجانب من جوانب الحذف, ألا وهو حذفُ العاملِ, إضافة إلى أنها مبنيةٌ على الأحاديثِ الواردةِ في سنن التِّرْمِذِيّ, وهو ما لم تتناوله الدراساتُ السابقةُ.

خِطَّةُ البحثِ:

اقتضت طبيعةُ البحثِ تقسيمَه إلى مقدمة, وتمهيد, وأربعة مباحث, وخاتمة, بالإضافة إلى ثَبَتٍ للمصادر والمراجع, وفهرس للمحتويات.

في المقدمةِ بينتُ أهميةَ الموضوعِ, وأسبابَ اختيارِه, والدراساتِ السابقةَ, وَخِطَّةَ البحثِ, ومنهجي فيه.
وفي التمهيد بينت المقصود بالمنصوب بعامل محذوف, وعرفتُ بالترمذي وسننه بإيجاز.
أما المبحث الأول فخصصته للحديث عن المنصوب بعامل محذوف في باب المفعول المطلق, وقسمته إلى مطلبين: الأول: الأسماء المنصوبة بعاملٍ محذوفٍ جوازًا, والمطلب الثاني: المنصوب بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا.
وجاء المبحث الثاني للحديث عن المنصوب بعامل محذوف في باب المفعول به, وجعلتُه في مطلبين: الأول: الأسماء المنصوبة بعامل محذوف جوازا, والثاني: الأسماء المنصوبة بعامل محذوف وجوبا.
وفي المبحث الثالث تناولت المنصوب بحذف حرف النداء.
وخصصت المبحث الرابع لبيان الأغراض البلاغية لحذف العامل في أحاديث سنن الترمذي.
أما الخاتمة فاستخلصتُ فيها أهمَّ ما توصلت إليه من نتائج.
وذيلت البحث في ختامه بِثَبَتٍ لمصادر البحث ومراجعه, وفهرس للمحتويات.

منهجُ البحثِ:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي, الذي يَصِفُ الظاهرة اللغوية, ويعمل على تحليل الشواهد, بهدف الوقوف عليها, والكشف عن أثرها في الدلالة ومظاهر الأثر فيها.
وفي سبيل تحقيق هذا المنهج اتبعتُ الخطوات الآتية:

- جمعتُ الأحاديثَ التي فيها أسماءٌ منصوبةٌ بعاملٍ محذوفٍ في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ.
- أبرزتُ مواضعَ الحذفِ من الحديث, معتمدا على تقدير المحذوف من شروح الحديث، أو من كتب اللغة.
- كشفتُ عن دلالاتِ الحذفِ, وأسرارِه البلاغيةِ, معتمدًا على شُرَّاحِ الحديثِ وعلى كتبِ البلاغة.
- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها, وكتابتها بالرسم العثماني.
- عزوتُ ما ورد في البحث من أحاديثَ نبويةٍ وآثار إلى كتب الحديث المعتمدة.
- ذكرتُ المصدرَ أو المرجعَ مع مؤلفه أَوَّلَ وروده, وفي حال تكراره اكتفيتُ بذكر الكتاب فقط.
- التزمتُ بعلامات الترقيم, وضبطتُ ما يُشكل من الكلمات والجمل.
- وضعتُ ثَبَتًا للمصادر والمراجع, وفهرسًا لموضوعات البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المنصوب بعامل محذوف

يَحسن بنا - ونحن نُوَضِّحُ المقصودَ بالمنصوب بعامل محذوف - أن نعرّف بالمفردات الواردة في هذا العنوانِ؛ ليكونَ مدخلًا للتعريفِ به معًا في حالِ كونه مُرَكَّبًا.

أولا: تعريف المنصوب لغةً واصطلاحًا:

المنصوبُ: اسمٌ مفعولٌ من نَصَبَ, والنَّصْبُ في اللغة: إقامةُ الشيء[1], قال ابن فارس: «النُّونُ والصَّادُ والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إقامةِ شيءٍ وإهدافٍ في استواءٍ, يقال: نصبتُ الرُّمْحَ وغيرَه أَنصِبُهُ نَصْبًا, وَتَيْسٌ أَنصَبُ، وَعَنزٌ نَصْبَاءُ، إذا انتصَبَ قَرْنَاهَا, وناقةٌ نَصْبَاءُ: مرتَفِعَةُ الصَّدْرِ»[2].
والنَّصْبُ حالةٌ من حالات الإعراب تلحقُ الأسماءَ والأفعالَ, وهو قَسِيمُ الرفعِ والجرِّ[3], وعليه يكونُ تعريفُ المنصوبِ في الاصطلاح: مَا دَخَلَهُ النَّصْبُ مِنَ الكَلَامِ, سواء أكان اسمًا أم فعلًا[4].

---

[1]. ينظر: لسان العرب, لابن منظور: (نصب) 760/1, والقاموس المحيط, للفيروزآبادي: (نصب) 140 .
[2]. مقاييس اللغة, لابن فارس: (نصب) 434/5.
[3]. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية, للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي: 225.
[4]. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية, للدكتور مروان العطية: 341.

ثانيا: تعريف العامِل لغةً واصطلاحًا:

العامِلُ: اسمُ فاعلٍ من: عَمِلَ, ومعناه في اللغة: الْمِهْنَةُ والْفِعْلُ والصَّنْعَةُ, يُقالُ: عَمِلْتَ كَذَا, أي: فَعَلْتَه وَصَنَعْتَهُ[1].
وفي اصطلاح النحويين: «مَا أَثَّرَ رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا في الكلمة المعربة, من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ»[2].
أو بعبارة أخرى: «ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا»[3].
وينقسم العامل إلى: لَفْظِيٍّ, كالفعلِ, واسمِ الفاعلِ, والمصدرِ, وحُروفِ الجرّ, ومعنويٍّ, كالابتداءِ عاملٍ للرَّفْعِ في المبتدأِ, والتَّجَرُّدِ عاملٍ للرَّفع في الفعلِ المضارعِ[4].
كما ينقسم إلى عاملٍ قويٍّ, وعاملٍ ضعيفٍ, فأقوى العواملِ الفعلُ, وهو الأصلُ في العمل, وما عداه فرعٌ[5], قال ابنُ عصفورٍ: «العملُ أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء والحروف, فما وُجِدَ من الأسماء والحروف عاملًا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله»[6].

ثالثًا: تعريف الحذف لغةً واصطلاحًا:

أما الحذفُ فإنَّه يأتي في اللغة بمعنى: القَطْعِ والسُّقُوطِ[7]، يقال: حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِن طَرَفِهِ[8], وَحَذْفُ الشَّيْءِ: إِسْقَاطُهُ[9].
وعُرِّفَ في الاصطلاح بأنه: «إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فَحْوَى الكلامِ»[10].
أو هو «حَذْفُ شيءٍ من العبارة لايخلُّ بالفهم، عند وجودِ ما يَدُلُّ على المحذوف من قرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ»[11], ويكون بإسقاط حرفٍ, أو كلمةٍ, أو أداةٍ, أو جملةٍ, على أن يدلَّ باقي الجملةِ على المحذوف[12].
رابعا: التعريف المختار للمنصوبِ بعامل محذوف:
يَتَّضِحُ - مما تقدَّم - أنَّ المنصوبَ بعاملٍ محذوفٍ: اسمٌ دَخَلَهُ النَّصْبُ بعاملٍ محذوفٍ جوازًا أوْ وجوبًا, لقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ.

المبحث الثاني: التعريف بالتِّرْمِذِيِّ وسننِه بإيجاز

أولا: التعريف بالتِّرْمِذِيِّ:

اسمه ونسبه: هو أبو عيسَى محمَّد بن عِيسَى بن سَوْرَةَ بن مُوسَى بن الضَّحَّاك السُّلَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ[13].
مولده ووفاته: وُلِدَ التِّرْمِذِيُّ سنة تسع ومائتين للهجرة بمدينة تِرْمِذ[14], وتوفي فيها سنة تسع وسبعين ومائتين[15].
شيوخه: طاف التِّرْمِذِيُّ عددًا من البلاد, وَسَمِعَ خَلْقًا كثيرًا, وروى عن علماءَ من خراسانَ والعراقِ والحجاز وغيرها[16], منهم قتيبةُ بنُ سعيدٍ, وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ, ومحمودُ بنُ غَيْلانَ, وأحمدُ بنُ مَنِيعٍ[17].

---

[1]. ينظر: لسان العرب: (عمل) 475/11, والقاموس المحيط: (عمل) 953.
[2]. ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو, للفاكهي: 173.
[3]. شرح العوامل المائة, للشيخ خالد الأزهري: 73.
[4]. ينظر: الخصائص: 109/1, والعوامل المائة, للجرجاني: 40, ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية, للدكتور مروان العطية: 210- 211.
[5]. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو, للسيوطي: 271/1.
[6]. شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: 550/1.
[7]. ينظر: القاموس المحيط: (حذف) 737.
[8]. ينظر: لسان العرب: (حذف) 39/9.
[9]. ينظر: الصحاح, للجوهري: (حذف) 1341/4.
[10]. النكت في إعجاز القرآن, للرماني: 76.
[11]. جواهر البلاغة, لأحمد الهاشمي: 199.
[12]. ينظر: الخصائص: 360/2, ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية, للدكتور مروان العطية: 156.
[13]. ينظر: الثقات, لابن حبان: 153/9, ووفيات الأعيان, لابن خلكان: 278/4, وسير أعلام النبلاء, للذهبي: 270/13.
[14]. هي مدينة تقع على الضفة الشرقية لنهر جيحون, وهي إحدى مدن جمهورية أوزبكستان حاليا. ينظر: معجم البلدان, لياقوت الحموي: 26/2, والروض المعطار في خبر الأقطار, للحميري: 132/1.
[15]. ينظر: وفيات الأعيان: 278/4, وشذرات الذهب, لابن العماد: 327/3.
[16]. ينظر: سير أعلام النبلاء: 271/13, وتهذيب التهذيب, لابن حجر: 389/9.
[17]. ينظر: سير أعلام النبلاء: 271/13.

تلامذته: رَوى عن التِّرْمِذِيِّ طائفةٌ كبيرةٌ من أهل العلم, منهم أبو حامد بن عبد الله بن داود الْمَرْوَزِي, وأحمد بن يوسف النَّسَفِي, وأبو الحارث أسد بن حَمْدَوَيْهِ, وداود بن نصر بن سهيل البَزْدَوِي, وعبد بن محمد بن محمود النَّسَفِي, وغيرهم[1].

منزلته العلمية: يُعَدُّ التِّرْمِذِيُّ أحدَ الأئمةِ الذين يُقْتَدَى بهم في عِلْمِ الحديثِ, وأحدَ العلماءِ الحفَّاظِ الأعلامِ, وأحدَ الرُّواةِ السِّتَّةِ, وكان يُضربُ به المثلُ في الحفظِ[2], رزقه الله - تعالى - حافظةً قَلَّ نظيرُها, أعانته على حفظ عشرات ألوف الطُّرق[3].

ثناءُ العلماءِ عليه: بلغ التِّرْمِذِيُّ منزلةً عاليةً جعلته من أفذاذ العلماء وأئمة علم الحديث, وقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماءِ, قال الحاكمُ: «سمعتُ عمرَ بن عَلَّك يقول: مات البخاريُّ ولم يخلفْ بخراسانَ مثلُ أبي عيسَى في العلمِ والحفظِ والوَرَعِ والزُّهْدِ»[4].

وقال طاشكبري زادة: «وهو أحدُ العلماء الحفَّاظِ الأعلامِ، وله في الفقهِ يَدٌ صالحةٌ، أخذ الحديثَ عن جماعةٍ من الأئمة، ولقي الصَّدرَ الأوَّلَ من المشايخ»[5].

مؤلفاته: صَنَّفَ التِّرْمِذِيُّ كتبًا كثيرةً نافعةً تدلُّ على غَزَارَةِ عِلْمِهِ وَعَظِيمِ فَضْلِهِ, وَمِنْ أَشْهَرِهَا: جامعُ السُّنَنِ, وكتابُ الْعِلَلِ, والشَّمائلُ, والتاريخُ, وكتابُ الزُّهد, والأسماءُ والكُنَى[6].

ثانيًا: سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ:

اسمه: يَشْتَهِرُ الكتابُ بِاسْمِ (سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ), أو (جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ) بالنسبة إلى مُؤَلِّفِهِ[7], واسمُه الكاملُ: (الجامعُ المختصرُ مِنَ السُّنَنِ عن رَسُولِ الله ﷺ ومعرفة الصحيح وَالْمَعْلُولِ، وما عليه العَمَلُ)[8].

مكانته: يُعَدُّ سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ مِن أجلِّ الكتبِ وأنفعِها, فقد اشتملَ على فِقْهِ الحديثِ وَعِلَلِهِ, وهو من الكتبِ الخمسةِ التي اتَّفَقَ العلماءُ والفقهاءُ وَحُفَّاظُ الحديثِ على قَبُولِهَا, والحُكْمِ بِصِحَّةِ أُصُولِهَا[9].

قال ابنُ الأثيرِ - مُوَضِّحًا مكانةَ هذا الكتابِ -: «وكتابُه هذا أحسنُ الكتب, وأكثرُها فائدةً, وأحسنُها ترتيبًا, وأقلُّها تكرارًا, وفيه ما ليس في غيرِه مِن ذكرِ المذاهبِ ووجوهِ الاستدلالِ, وتبيينِ أنواعِ الحديثِ من الصحيحِ والْحَسَنِ والْغَرِيبِ...»[10].

ترتيبه بين الكتب الستة: المشهورُ عند العلماء ترتيب الكتب السِّتَّةِ على النحو الآتي: صحيح البخاري, ثم صحيح مسلم, ثم سُنَن أبي داود, ثم جامع التِّرْمِذِيِّ, ثم سُنَن ابن ماجه, ثم سنن النَّسَائي.

وأما من حيث الصحةُ, فإنهم يقدمون سُنَنَ النَّسَائِي على سنن أبي داود وجامع التِّرْمِذِيِّ[11].

شروح الكتاب: عُني العلماءُ بجامع التِّرْمِذِيِّ روايةً وسماعًا وشرحًا منذ تأليفها إلى عصرنا الحاضر, ومن أَشْهَرِ شُروحه المطبوعةِ:

1) عَارِضَةُ الأحوذي بشرح سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ, لأبي بكر بن العربي المتوفى سنة 543هـ.
2) قُوتُ الْمُغْتَذِي على جامع التِّرْمِذِيِّ, لجلال الدين السيوطي, المتوفى سنة 911هـ.
3) العَرْفُ الشَّذِيُّ شرح سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ, لمحمد أنور شاه الهندي المتوفى سنة 1352هـ.
4) تُحْفَةُ الأحوذي بشرح جامع التِّرْمِذِيِّ, لمحمد عبد الرحمن المباركفوري المتوفى سنة 1353هـ.

---

[1]. ينظر: سير أعلام النبلاء: 272/13, وتهذيب التهذيب: 378/9.
[2]. ينظر: تهذيب التهذيب, لابن حجر: 389/9.
[3]. ينظر: سير أعلام النبلاء: 273/13.
[4]. ينظر: المصدر السابق: 273/13.
[5]. مفتاح السَّعادة, لطاشكبري زادة: 122/2.
[6]. فضائل الكتاب الجامع, لتقي الدين الإسعردي: 38.
[7]. ينظر: كشف الظنون, لحاجي خليفة: 559/1.
[8]. ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي: 161.
[9]. ينظر: فضائل الكتاب الجامع: 30.
[10]. جامع الأصول في أحاديث الرسول: 193/1.
[11]. ينظر: الأئمة الستة, تراجمهم, مصنفاتهم, مناهجهم, شروطهم, لعبد الوهاب الزيد: 82.

المبحث الأول: المنصوب بعامل محذوف في باب المفعول المطلق, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المنصوب بعامل محذوف جوازًا

عَرَّفَ النَّحويونَ المفعولَ المطلقَ بأنه: المصدرُ الفَضْلَةُ المؤكِّد لعامله, أو الْمُبَيِّنُ لنوعه أو لعدده, كـ: ضربتُ ضربًا, أو ضربَ الأميرِ, أو ضربتين[1].

وذكرُوا أنَّ عاملَه إما مصدرٌ مثلُه لفظًا ومعنًى، نحو قوله تعالى: ژ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًاژ[2], أو معنىً لا لفظًا، نحو: يعجبني إيمانُك تصديقًا, أو ما اشْتُقَّ منه من فِعْلٍ، نحو قوله تعالى: ژ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًاژ[3]، أو وصفٍ، نحو قوله تعالى: ژوَالصَّافَّاتِ صَفًّاژ[4].

وَبَيَّنُوا أنَّ هذا العاملَ يجوزُ حذفُه جوازًا ووجوبًا[5], أمَّا حذفُه جوازًا فيكون ذلك لقرينة حاليةٍ, كقولكَ لمن تَأَهَّبَ للسَّفَرِ: تَأَهُّبًا مَيْمُونًا, أيْ: تَأَهَّبْتَ, أو مقاليَّةٍ, كأن يقولَ قائلٌ: أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟ فتقول: سَيْرًا حَثِيثًا, أي: سرْتُ سَيْرًا حَثِيثًا[6].

جاء في الكافية: «وقد يُحذفُ الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازًا, كقولكَ لمن قَدِمَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ, ووجوبًا, سماعًا مثل: سَقْيًا, وَرَعْيًا, وَخَيْبَةً, وَجَدْعًا, وَحَمْدًا, وَشُكْرًا, وَعَجَبًا, وقياسا في مواضع ...»[7].

ومعنى ذلك أن المتكلم له الخيار في هذه المصادر, إن شاء أَظْهَرَ عاملَها, وإن شاءَ أَضْمَرَهُ, فإن أظهرَه كان ذلك زيادةً في البيان, وإن حذفه فثقة بدليل المقال أو الحال عليه[8].

وبالنظر في الأحاديث الواردة في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ نجدُ العديد من المفعولات المطلقة المحذوف عاملها جوازًا, ومنها:

قَوله عليه الصلاة والسلام: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ ...»[9].

والشاهد قوله: (حَذْوَ), مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: يَحْذُونَه حَذْوَ النَّعْلِ[10].

وقوله ﷺ: «حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُم مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ»[11], (حقًّا) روي بالنصب على أنه مصدر لفعل محذوف, حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه اختصارا, والتقدير: حقَّ حقًّا[12].

ومما جاء مؤولا على هذا الباب قول حُذَيْفَةَ بنِ اليمانِ ﷺ في قصة المعراج: «ثُمَّ رَجَعَا عَوْدَهُمَا عَلَى بَدْئِهِمَا»[13], قيل في: (عَوْدَهُمَا) عدة أوجه, ومنها: أنه مفعولٌ مطلقٌ لعامل محذوف, أي: رَجَعَا عائدين عودهما على بدئهما[14], فهذا مما جاء مُؤَوَّلًا على هذا الباب, والله أعلم.

---

1. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 191, وشرح شذور الذهب, لابن هشام: 215, وحدود النَّحو, للأبَّذي: 78.
2. من الآية 63 من سورة الإسراء.
3. من الآية 164 من سورة النساء.
4. الآية 1 من سورة الصافات, وينظر: شرح التسهيل, للمرادي: 459, وارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان: 3/1353- 1354, وأوضح المسالك, لابن هشام: 2/175.
5. اتفق النحويون على جواز حذف عامل المفعول المطلق المبين للنوع والعدد, أما عامل المصدر المؤكِّد فمنع ابن مالك حذفه, معللا امتناع ذلك بأن المصدر المؤكِّد لعامله إنما جيء به لتقوية عامله وتوكيده وتقرير معناه, وحذفه مناف لذلك القصد وأجازه غيره. ينظر: شرح الكافية الشافية, لابن مالك: 2/657, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 193, وأوضح المسالك: 2/182.
6. ينظر: شرح التسهيل, للمرادي: 463, وارتشاف الضرب: 3/1360, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/105.
7. الكافية في علم النحو, لابن الحاجب: 18.
8. ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش: 1/279.
9. رواه الترمذي في سننه, كتاب الإيمان, باب ما جاء في افتراق هذه الأمة, رقم الحديث (2640). ينظر: سنن الترمذي: 856.
10. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح, لعلي القاري: 1/258, وتحفة الأحوذي, للمباركفوي: 7/399.
11. رواه الترمذي في سننه, كتاب الجمعة, باب ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة, رقم الحديث (528). ينظر: سنن الترمذي: 201.
12. ينظر: تحفة الأحوذي: 3/68, وقوت المغتذي على جامع الترمذي, للسيوطي: 1/224.
13. رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن, باب ومن سورة بني إسرائيل, رقم الحديث (3147). ينظر: سنن الترمذي: 999- 1000.
14. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/17, وارتشاف الضرب: 3/1566, وقوت المغتذي على جامع الترمذي: 2/778.

المطلب الثاني: المنصوب بعامل محذوف وجوبًا

يُحذف عاملُ المفعول المطلق وجوبًا إذا وقع المصدرُ بدلًا من اللفظ بالفعل, سواء أكان الفعلُ مُسْتَعْمَلًا نحو: سَقيًا ورعيًا, أي: سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ، أم مُهْمَلًا نحو: دَفْرًا بمعنى نَتْنًا[1].

والعلَّةُ في وجوبِ حذفِ الفعل وجعل المصدر بدلًا منه, أنهم لَمَّا استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل, أصبح المصدرُ هو النائب عن الفعل, فلو أُظهر الفعل لصار كالتكرار[2].

وقد أشار سيبويه إلى بعض مواضع حذفِ عاملِ المفعولِ المطلقِ وجوبًا, وعبَّر عنه بقوله: «باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعمل إظهارُه, وذلك قولك: سَقيًا وَرَعْيًا، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفْرًا، وجَدْعًا وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْدًا وسُحْقًا, ومن ذلك قولك: تَعْسا وتَبًّا، وجُوعًا, وجُوسًا»[3].

وَعَدَّ البلاغيُّون هذا الحذفَ من أنواع الحذفِ الجيِّدِ في الكلام, يقول الدكتور محمد أبو موسى: «وَمِن جَيِّدِ ما يجيءُ على حذفِ المسندِ والمسندِ إليه ما يقعُ في كلامهم من إقامة المصدر مقامَ الفعل, كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[4], أي: فاضربُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا, فَحُذِفَ الفعلُ وفاعلُه, وأفاد هذا الحذفُ العبارةَ قوةً ونفاذًا, ترى اللفظَ فيه قد لاءمَ سياقَه أحسنَ مُلاءَمَةً سُرْعَةً ومضاءً»[5].

هذا, وذكر النحويون حالاتٍ كثيرةً يجيء فيها المصدرُ بدلَ الفعلِ, ويجبُ فيها حذفُ العاملِ, كالمصدر الدال على أمر, أو نهي, أو دعاء, والمقرون بهمزة الاستفهام, والمؤكِّد لمضمون جملةٍ, وغير ذلك[6], وفيما يلي ما نُصب على أنه مفعول مطلق بعامل محذوف وجوبًا في أحاديث سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ:

أولًا: ما رُوي عن النبي ﷺ أنه يُقال لأهل الجنة ولأهل النار: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ لَامَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ لَامَوْتَ»[7], والشاهد قوله: (خُلُود) روي بنصبه على تقدير: أُخْلُدُوا خُلُودًا, قاله العُكْبَرِيُّ[8].

ثانيًا: قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاشَافِيَ إلاَّ أَنْتَ، شِفَاءً لايُغَادِرُ سَقَمًا»[9], قوله: (شِفَاءً) مفعول مطلق مَنْصُوبٌ بفعل محذوف تقديره: اشْفِ شفاءً[10].

ثالثًا: عن أبي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بالليل كَبَّرَ، ثم يقول: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»[11], الأصل في (سُبْحَانَ اللهِ) أنه لفظٌ من ألفاظ التعجُّبِ, تقولُ العربُ: سبحانَ مِن كَذَا, أي: ما أَبْعَدَهُ[12], ثم اسْتُخْدِمَ في تنزيه الله ﷻ من الأولادِ والصاحبةِ والشُّرَكَاءِ[13], وهو مفعولٌ مطلقٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره: أُسَبِّحُ الله تسبيحًا[14].

وحُذِفَ الفعلُ (أُسَبِّحُ) - المفيدُ للحدوثِ والتَّجَدُّدِ -, وأُقِيمَ المصدرُ (سُبْحَانَكَ) - المفيدُ للدَّوامِ والثُّبوتِ - مقامَه؛ للدلالة على دوامِ التسبيحِ وثُبوتِه[15].

رابعًا: عَائِشَة رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «غُفْرَانَكَ»[16], فقوله ﷺ: «غُفْرَانَكَ», مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبًا, تقديره: (اِغْفِرْ غُفْرَانَكَ)[17], وحذف الفعل هنا - أيضا - للدلالة على دوام الاستغفار وثُبوته.

ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ غَفْرًا»[1] فهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ, أَيْ: اغْفِرْ غَفْرًا[2].

---

1. ينظر: التسهيل: 88, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 194, وارتشاف الضرب: 1360/3.
2. ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش: 280/1.
3. الكتاب: 311/1.
4. من الآية 4 من سورة محمد.
5. خصائص التراكيب, للدكتور محمد محمد أبو موسى: 286.
6. ينظر: الكافية في علم النحو: 18, وشرح الكافية الشافية, لابن مالك: 661/2, واللمحة في شرح الملحة, لابن الصايغ: 351/1- 354.
7. رواه الترمذي في سننه, كتاب صفة القيامة, باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار, رقم الحديث (2557). ينظر: سنن الترمذي: 830.
8. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي, للعكبري: 135.
9. رواه الترمذي في سننه, كتاب الجنائز, باب ما جاء في التعوذ للمريض, رقم الحديث (972). ينظر: سنن الترمذي: (345).
10. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 172, وفتح الباري, لابن حجر: 207/10, وتحفة الأحوذي: 47/4.
11. رواه الترمذي في سننه, كتاب الصلاة, باب ما يقول عند افتتاح الصلاة, رقم الحديث (242). ينظر: سنن الترمذي: 98.
12. ينظر: مقاييس اللغة: (سبح) 125/3.
13. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس, لأبي بكر الأنباري: 145/1.
14. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل, لابن الحاجب: 204/1, ومرقاة المفاتيح: 677/2, وتحفة الأحوذي: 47/2.
15. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 306/1.
16. رواه الترمذي في سننه, كتاب الطهارة, باب ما يقول إذا خرج من الخلاء, رقم الحديث (7). ينظر: سنن الترمذي: 12.
17. ينظر: الكتاب: 325/1, ومرقاة المفاتيح: 387/1.

خامسًا: عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ, قَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: «ارْكَبْهَا وَيْحَكَ»، أَوْ «وَيْلَكَ»[3].

في الحديث شاهدان هما: (وَيْحَكَ) و (وَيْلَكَ), والأصل في الأُولى أنها كلمةُ رحمةٍ, تقال لمن وَقَعَ في هَلَكَةٍ لايَسْتَحِقُّهَا, وقد يقال بمعنى التعجُّبِ[4], أما الثانية فهي للعذاب والحزن والمشقَّة, وكلُّ من وقع في هَلَكَةٍ دعا بالويل[5], وهما منصوبتان على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبًا[6], والتزمَ حذفُ الفعل معهما وأمثالهما لكثرة الاستعمال[7].

سادسًا: قوله ﷺ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»[8], (مرحبًا) لفظ استعملته العربُ للترحيب والبِرِّ وحسنِ اللِّقَاءِ, أي: لقيتَ رُحْبًا وَسَعَةً[9], واختلف في إعرابه, فمنهم من جعله مفعولا به[10], ومنهم من أعربه مفعولا مطلقا, والتقدير: رَحَبَ اللهُ بِكَ مَرْحَبًا[11].

سابعًا: عن ابن عبَّاس ﷺ قال: صَعِدَ رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يومٍ على الصَّفَا فنادَى: «يَاصَبَاحَاهُ»، فاجتمعتْ إليه قريشٌ، فقالَ: «إِنِّي نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ مُمَسِّيكُمْ أَوْ مُصَبِّحُكُمْ أَكُنتُم تُصَدِّقُونِي؟» فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا؟ تَبًّا لَكَ، فَأَنزَلَ اللهُ: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾[12].

والشاهد قوله: (تَبًّا لكَ), مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ محذوفٍ وجوبًا, والمعنى: تَبَّ تَبًّا[13], والتَّبُّ هو الهلاكُ, يقالُ: تَبَّ يَتِبُّ تَبًّا: هَلَكَ[14].

ثامنًا: عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ تَلْبِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَاشَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَاشَرِيكَ لَكَ»[15], قوله: (لَبَّيْكَ), مصدرٌ منصوبٌ بفعل واجبِ الحذفِ, والتقدير: ألببتُ يا ربِّ بخدمتك إلبابًا بعدَ إلبابٍ[16].

والعلةُ في وجوب حذف الفعل مع (لَبَّيْكَ) وأمثاله: «كون الكلام مما يُستحسن الفراغُ منه بالسرعة»[17], «وليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية, فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله»[18].

المبحث الثاني: المنصوب بعامل محذوف في باب المفعول به, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المنصوب بعامل محذوف جوازًا

المفعول به منصوبٌ دائمًا, وناصبُه إمَّا فِعْلٌ, أو ما يُشْبِهُ الفعلَ, كاسمِ الفاعلِ, والمصدرِ[19].

وقيل: ناصبُه الفعلُ والفاعلُ مَعًا[1], وَضُعِّفَ هذا القولُ؛ لاستواءِ الفاعلِ والمفعولِ في الاسمية, والأصلُ في الاسم ألَّا يَعْمَلَ, فليس عملُ أحدهما في صاحبه أولى من الآخرِ[2].

---

[1]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الطلاق واللعان, باب ما جاء في أمرك بيدك, رقم الحديث: (1178). ينظر: سنن الترمذي: 417.

[2]. ينظر: قوت المغتذي: 344/1, وتحفة الأحوذي: 345/4.

[3]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الحج, باب ما جاء في ركوب البدنة, رقم الحديث (911). ينظر: سنن الترمذي: 326.

[4]. ينظر: الصحاح: (ويح) 417/1, والنهاية في غريب الحديث والأثر, لابن الأثير: 4514/10, ولسان العرب: (ويح) 638/2.

[5]. ينظر: الصحاح: (ويل) 1846/5, والنهاية في غريب الحديث والأثر: 4515/10.

[6]. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 352/1, وتحفة الأحوذي: 657/3.

[7]. ينظر: الكتاب: 295/1.

[8]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الاستئذان, باب ما جاء في مرحبا, رقم الحديث (2734). ينظر: سنن الترمذي: 881.

[9]. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 1571/10, ولسان العرب: (رحب) 414/1.

[10]. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 306/1, وهمع الهوامع: 22/3.

[11]. ينظر: الكتاب: 295/1, وشرح الرضي على الكافية: 306/1.

[12]. الآية 1 من سورة المسد, والحديث رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن, باب ومن سورة ﴿ تَبَّتْ يَدَا﴾, رقم الحديث (3363). ينظر: سنن الترمذي: 1069.

[13]. ينظر: ارتشاف الضرب: 1360/3, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 108/3, ومرقاة المفاتيح: 3370/8.

[14]. ينظر: الصحاح: (تبب) 90/1, والنهاية في غريب الحديث والأثر: 426/2.

[15]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الحج, باب ما جاء في التلبية, رقم الحديث (825). ينظر: 299.

[16]. ينظر: الكتاب: 349/1, وتحفة الأحوذي: 560/3.

[17]. شرح الرضي على الكافية: 306/1.

[18]. المصدر السابق: 330/1.

[19]. ينظر: أسرار العربية, لأبي البركات الأنباري: 97, والمقرب, لابن عصفور: 125, وشرح التسهيل, للمرادي: 436, وشرح شذور الذهب, لابن هشام: 205.

وقد أجازَ النحويون حذفَ العاملِ في هذا البابِ, مُبَيّنِينَ أنَّه قد يكونُ جائزًا, وقد يكون واجبًا, فالحذف الجائز يكون إذا دلَّ عليه دليلٌ حاليٌّ, كقولك لمن سدَّد سَهْمًا: القرطاسَ, بإضمار (تُصِيبُ), أو مقاليٌّ, كقوله تعالى: ژ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ژ[3], أي: أنزلَ خيرًا[4].

وعندئذٍ يكونُ المتكلِّمُ مُخَيَّرًا بين إظهارِ العاملِ وحذفِه, فإن شاءِ أَظْهَرَهُ لتأكيد البيان, وإن شاءَ حَذَفَهُ للاستغناء عنه[5].

وقد أشار إلى جواز حذف عاملِ المفعولِ به إمامُ النحويين سيبويه في قوله: «هذا باب ما جَرَى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرَّجُلَ مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل, وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه, وذلك أنَّك رأيتَ رجلًا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بِعَمَلِهِ فقلتَ: زيدًا، أيْ: أَوْقِعْ عملَك بِزَيْدٍ»[6].

وقال في موضعٍ آخرَ: «وأمَّا الموضع الذي يُضمر فيه, وإظهارُه مُسْتَعْمَلٌ, فنحو قولك: زيدًا, لِرَجُلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ, تُريدُ: اِضْرِبْ زيدًا»[7].

وفي سنن الترمذي طائفةٌ من الأحاديث التي حذف فيها عامل المفعول به جوازًا, ومنها: قولُه ﷺ لِحَمْنَةَ بنتِ جَحْشٍ رضي الله عنها: «... فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكِ قَدْ طَهُرْتِ وَاسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكِ يُجْزِئُكِ ...»[8], فقوله: (أَيَّامَهَا) مفعولٌ به بفعل محذوفٍ جوازًا, والتقدير: صَلِّي أَيَّامَهَا[9], وحُذِفَ عَامِلُهُ لتقدُّم ما يدلُّ عليه, وهو ما يُعَبِّرُ عنه النَّحْويون بالحذف لدليل مقالي.

ويُحذفُ الفعلُ جوازًا لقرينةٍ لفظيةٍ إذا وقعَ جوابًا لسؤالٍ, فَيُحْذَفُ الفعلُ إسراعًا بذكر المسؤول عنه بعد أن عَرَفَتِ النفسُ فِعْلَهُ واستقرَّ في الفُؤاد[10], ومن الشواهد على ذلك ما جاء في قول أنس بن مالك ﷺ: «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينةِ إلى مكةَ فصلَّى ركعتين»، قال: قلت لأنس: كم أقام رسولُ الله ﷺ بمكة؟ قال: عشرًا»[11], بنصب (عَشْرًا) على أنه منصوبٌ به بفعلٍ محذوفٍ لتقدم ما يدلُّ عليه, والتقدير: أقام عَشْرًا[12].

ومنها سؤاله ﷺ لجابر بن عبدالله ﷺ: «هَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟»[13], نصبت (جارية) بفعل محذوف جوازًا، والتقدير: هَلَّا تَزَوَّجْتَ جَارِيَةً؟[14].

ومما حذف عامله لتقدم ما يدل عليه ما جاء في حديث أَنَسٍ ﷺ أن النبي ﷺ رأى عبدَ الرحمن بن عوفٍ ﷺ وعليه وَضَرٌ من صُفْرَةٍ، فقال: «مَهْيَم؟» قال: تزوجتُ امرأةً من الأنصار, قال: «فما أَصْدَقْتَهَا؟» قال: نَوَاةً[15], فقوله (نواة), منصوب بفعل محذوف تقديره: أَصْدَقْتُهَا نَوَاةً[16], وجاز حذفُ العامل؛ لأنه معلومٌ لدى المخاطَبِ لتقدُّم ذكره.

ومنه جوابُ النبي ﷺ عندما سُئِلَ عن مُدَّةِ مُكْثِ الدَّجَّالِ في الأرض فقال: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا، يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ ...»[17], والشاهد نصب (أربعين) على تقدير فعل محذوف, تقديره: يَلْبَثُ أَرْبَعِينَ, أو يُقِيمُ أَرْبَعِينَ[18], وَسَوَّغَ الحذفَ لتقدُّم ما يدلُّ عليه؛ إذ لو كُرِّرَ مرةً أخرى لكان عبثًا, ولكان في الكلام ثِقَلًا[1].

---

[1]. نُسب هذا القول إلى الفرَّاء في: شرح الرضي على الكافية: 335/1, وشرح شذور الذهب للجوجري: 408/2, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع, للسيوطي: 7/3, ونُسب إلى الكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف, لأبي البركات الأنباري: 78/1.

[2]. ينظر: أسرار العربية: 97.

[3]. من الآية 30 من سورة النحل.

[4]. ينظر: المفصل: 48, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 182, وأوضح المسالك: 156/2, وهمع الهوامع: 18/3, والفواكه الجنية على متممة الجرومية, للفاكهي: 261.

[5]. ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش: 312/1.

[6]. الكتاب: 253/1.

[7]. المصدر السابق: 297/1.

[8]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الطهارة, باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بِغُسْلٍ واحدٍ, رقم الحديث (128). ينظر: سنن الترمذي: 55.

[9]. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 220.

[10]. ينظر: من بلاغة القرآن, للدكتور أحمد بدوي: 97.

[11]. رواه الترمذي في سننه, كتاب السفر, باب ما جاء في كم تقصر الصلاة, رقم الحديث (548). ينظر: سنن الترمذي: 208.

[12]. ينظر: تحفة الأحوذي: 110/3.

[13]. رواه الترمذي في سننه, كتاب النكاح, باب ما جاء في تزويج الأبكار, رقم الحديث (1100). ينظر: سنن الترمذي: 384.

[14]. ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: 122/9, وقوت المغتذي على جامع الترمذي: 331/1.

[15]. رواه الترمذي في سننه, كتاب البر والصلة, باب ما جاء في مواساة الأخ, رقم الحديث (1933). ينظر: سنن الترمذي: 655.

[16]. ينظر: تحفة الأحوذي: 62/6.

[17]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الفتن, باب ما جاء في فتنة الدجال, رقم الحديث (2240). ينظر: سنن الترمذي: 742.

[18]. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 207.

وقد يُحذفُ العاملُ لأن المخاطَبَ يَفهم المعنى من غير النُّطق بالألفاظ, فالمراد من اللفظ الدلالة على المعنى, فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية لم يحتج إلى اللفظ[2], وهو ما يُعَبّرُ عنه النحويون بالقرينة الحالية, ومما جاء من الشواهد على ذلك قولُه ﷺ في قِصَّةِ اغْتِسَالِ مُوسَى عليه السلام: «... فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى حَجَرٍ, ثُمَّ اغْتَسَلَ, فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا, وَإِنَّ الحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ, فَطَلَبَ الحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ, ثَوْبِي حَجَرُ ...»[3], والشاهد قوله: (ثوبي) مفعول به بفعل محذوف, تقديره: (رُدَّ), أو (أَعْطِنِي)[4].

والمعهود عقلًا أنَّ الجماداتِ لاتُؤْمَرُ, لكنه لَمَّا فَرَّ الحجرُ بثوبهِ انتقلَ مِن حُكْمِ الجمادِ إلى حُكْمِ الحيوانِ, فَسَوَّغَ ذلك إجراءَه مَجْرَى مَن يَعقل, ومخاطبتَه وتوجيهَ الأمرِ إليه[5].

ومنها ما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَاعَةٍ لاَ يَخْرُجُ فِيهَا وَلاَيَلْقَاهُ فِيهَا أَحَدٌ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ: خَرَجْتُ أَلْقَى رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَنْظُرُ فِي وَجْهِهِ وَالتَّسْلِيمَ عَلَيْهِ»[6].

قوله: (والتسليم) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُول بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ, أَيْ: أُسَلِّمُ التَّسْلِيمَ, أَوْ أُرِيدِ التَّسْلِيمَ[7], فعلى القول الأول يكون (التسليم) مفعولا مطلقا, وعلى الثاني يكون مفعولا به لفعل محذوف دلت عليه الحال.

ومما أُوّلَ على حذفِ العاملِ لقرينةٍ حاليةٍ ما رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ, ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ»[8], فقوله: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ», مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ جوازًا, والتقدير: قَدِّمُوا الْأَيْمَنَ, أَوْ أَعْطُوا[9], وَتِكْرَارُ لفظ (الأيمن) للتأكيد, وللإشارة إلى أفضلية البدء بمن في الأيمن ولو كان مَفْضُولا[10].

ومنه - أيضًا - قوله ﷺ لهلال بن أُمَيَّةَ رضي الله عنه: «البَيِّنَةَ وَإِلاَّ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»[11], بنصب (البَيِّنَةَ) على أنها مفعول به بفعل محذوف جوازًا, والتقدير: أَقِمِ الْبَيِّنَةَ, أو أَحْضِرْهَا[12].

ونظيره في جوازِ حذف العامل لقرينةٍ حاليةٍ قوله ﷺ: «اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي»[13], والشاهد (الله الله) بالنصب فيهما, أي: اتَّقُوا الله, ثم اتَّقُوا الله في حقّ أصحابي[14].

وَكُرِّرَ لفظُ الجلالة لبيان حِرْصِ النبيّ ﷺ على إكبار أصحابِه, وإكرامِهم, وعدمِ التعرُّضِ لأيّ منهم[15].

ومما جاء على هذا الباب - أيضًا - قوله ﷺ لحنظلةَ الأُسَيْدِيّ رضي الله عنه: «وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ, سَاعَةً وَسَاعَةً»[16], فقوله: «سَاعَةً وَسَاعَةً» مفعولٌ به منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ, والتقدير: تَذْكُرُ سَاعَةً, وَتَلْهُو سَاعَةً[17], وساغ الحذف هنا لأن المخاطب يفهم المعنى من غير النطق بالألفاظ.

المطلب الثاني: المنصوب بعامل محذوف وجوبًا

يُحذف عاملُ المفعولِ به وجوبًا في بعض المواضع, في الاشتغال, كما في نحو: زيدًا ضربتُه, والاختصاصِ, نحو: نحن العربَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ, والإِغْرَاء, نحو: الأمانةَ الأمانةَ, والتحذير نحو: الأسدَ الأسدَ, وإيَّاكَ والكذبَ[18], وفيما يلي ما نُصب من الأسماء على أنها مفعولاتٌ به بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا في أحاديث سُنَنِ التِّرْمِذِيّ:

---

[1]. ينظر: خصائص التراكيب, للدكتور محمد محمد أبو موسى: 160.

[2]. ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش: 310/1.

[3]. رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن, باب ومن سورة الأحزاب, رقم الحديث (3221). ينظر: سنن الترمذي: 1025.

[4]. ينظر: تحفة الأحوذي: 87/9.

[5]. ينظر: نيل الأوطار, للشوكاني: 317/1.

[6]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الزهد, باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ, رقم الحديث (2369). ينظر: سنن الترمذي: 779.

[7]. ينظر: تحفة الأحوذي: 34/7.

[8]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الأشربة, باب ما جاء أن الأيمنين أحق بالشراب, رقم الحديث (1893). ينظر: سنن الترمذي: 645.

[9]. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 39, وقوت المغتذي: 464/1.

[10]. ينظر: فيض القدير, للمناوي: 490/3.

[11]. رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن, باب ومن سورة النُّور, رقم الحديث (3179). ينظر: سنن الترمذي: 1011.

[12]. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, لابن مالك: 135, وتحفة الأحوذي: 26/9.

[13]. رواه الترمذي في سننه, كتاب المناقب, باب فيمن سبَّ أصحاب النبي ﷺ, رقم الحديث (3861). ينظر: سنن الترمذي: 1197.

[14]. ينظر: قوت المغتذي: 1035/2- 1036, وتحفة الأحوذي: 365/10.

[15]. ينظر: التكرار في الحديث النبوي الشريف, للدكتورة أميمة بدر الدين: 88.

[16]. رواه الترمذي في سننه, كتاب صفة القيامة, الباب رقم (59) رقم الحديث (2514). ينظر: سنن الترمذي: 818- 819.

[17]. ينظر: إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 91.

[18]. ينظر: المفصل: 48, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 182, وهمع الهوامع: 18/3.

أولا: في باب الاشتغال[1]:

يُحذف العاملُ في هذا البابِ وجوبًا؛ لأنَّ الفعلَ المذكورَ مُفَسِّرٌ لَّهُ, ولا يجمَعُ بينهما[2], وهو ما يُسمى بالحذف على شريطةِ التفسير, أي: «أن يُحذفَ من صدر الكلام ما يُؤتى به في آخِرِه، فيكونُ الآخِر دليلًا على الأول»[3].
قال الزجاجيُّ - مُبَيِّنًا هذا الوجوبَ -: «وإنِ اشْتَغَلَ عنه - أي: الضَّمير - الفعلُ, تَنصِبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يدلُّ عليه هذا الظاهرُ, فتقولُ: زيدًا ضربتُه, والتقديرُ: ضربتُ زيدًا ضربتُه, ولكنُّه فِعْلٌ لايَظْهَرُ»[4].
وَيُعَلَّلُ لوجوبِ إضمار الفعل في باب الاشتغال أن هذا الاسمَ المتقدمَ, وإن كان الفعلُ الذي بعده واقعًا عليه من جهة المعنى, إلا أنه لا يجوز أن يعملَ فيه من جهة اللفظ؛ لأنه اشتغل عنه بضميره, فاستوفى ما يَقتضيه من التعدِّي, فلم يَجُزْ أن يتعدَّى إلى هذا الاسمِ, فلمَّا لم يجزْ أن يعملَ فيه, أُضْمِرَ له فعلٌ من جنسه, وَجُعِلَ هذا الظاهرُ تفسيرًا له[5].
والفائدة من هذا الأسلوبِ التفخيمُ والإعظامُ لِمَا فيه من البيان بعد الإبهام, فإن الشيءَ إذا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان أَفْخَمَ مما إذَا لم يتقدمْ إضمارٌ[6].
ومن الشواهد على هذا الباب قوله ﷺ في جوابه لعمر بن الخطاب ﷺ حين سأله فقال: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ، فردَّ عليه النبي ﷺ بقوله: «عَمْدًا فَعَلْتُهُ»[7], بنصب (عمدًا) بفعل محذوف وجوبًا، وليس العاملُ فيه الفعلَ الذي بعده خلافًا للكوفيين[8], بل بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنسِ الفعل المتأخرِ عنه[9].

ثانيا: في الاختصاص[10].

المنصوب على الاختصاص من الأسماء الواجب حذفُ عامِلِها, جاء في شرح شذور الذهب لِلْجَوْجَرِيّ: «الثالث - مِمَّا حُذِفَ عاملُه وجوبًا -: المنصوب على الاختصاص, وهو اسمٌ معمولٌ لـ (أَخُصُّ) واجبِ الحذفِ»[11].
ويستعمل أسلوب الاختصاص في مقام الفخر, أو في التَّواضع, أو زيادة البيان, وفائدةُ حذف الفعل فيه تركيزُ الانتباه على المخصوص من دون سواه، فيكون أبلغَ وأوكدَ في الدلالة[12].
وفي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ جملةٌ من الأحاديث التي جاءت على هذا الباب, منها قوله ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، عِيدُنَا أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»[13], فقوله: (أهلَ الإسلام) بالنصب على إضمار (أَعْنِي) أو (أَخُصُّ) وجوبًا[14].
ومنها ما رُوي عن ابن عباس ﷺ قال: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فقالُوا: «إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِن رَبِيعَةَ وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَّأْخُذُهُ عَنكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَن وَرَاءَنَا»[15], والشاهد قوله: (الحيَّ) منصوب على الاختصاص, والمعنى: إنا هذا الحيَّ حيٌّ من ربيعة[16].

---

1. المقصود بالاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرفٌ، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملابس ضميره، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول، وسُلِّطَ على الاسم المتقدم لنصبه. ينظر: الكافية في علم النحو: 21, وشرح الكافية الشافية, لابن مالك: 614/2, وأوضح المسالك: 133/2, والتصريح بمضمون التوضيح, للشيخ خالد الأزهري: 349/2.
2. ينظر: المفصل: 65, وشرحه, لابن يعيش: 400/1, وشرح شذور الذهب, لابن هشام: 206, والتصريح بمضمون التوضيح: 350/2.
3. المثل السائر في أدب الكاتب, لابن الأثير: 81/2.
4. الجمل في النحو: 39.
5. ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش: 401/1.
6. ينظر: البرهان في علوم القرآن, للزركشي: 90/3.
7. رواه الترمذي في سننه, كتاب الطهارة, باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد, رقم الحديث (61). ينظر: سنن الترمذي: 31.
8. ذهب الكوفيون إلى أن العامل في الاسم المتقدم في نحو: (زيدًا ضربته) هو الفعل الذي بعده, وليس فعلًا مُقدَّرا من جنس الفعل المتأخر عنه. ينظر: معاني القرآن للفراء: 255/2, والإنصاف في مسائل الخلاف: 82/1.
9. ينظر: الكتاب: 81/1, والبسيط في شرح جمل الزجاجي, لابن أبي الربيع: 629/2, واللَّمحة في شرح الملحة: 306/1.
10. الاختصاص: اسم منصوب بفعل واجب الحذف تقديره: أعني, أو أخصُّ. ينظر: أو ضح المسالك: 65/4.
11. شرح شذور الذهب للجوجري: 413/2.
12. ينظر: ارتشاف الضرب: 2247/5, وشرح شذور الذهب لابن هشام: 207, والتصريح بمضمون التوضيح: 123/4.
13. رواه الترمذي في سننه, كتاب الصوم, باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق, رقم الحديث (773). ينظر: سنن الترمذي: 282.
14. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 170, وقوت المغتذي: 275/1, وتحفة الأحوذي: 481/3.
15. رواه الترمذي في سننه, كتاب الإيمان, باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان, رقم الحديث (2611). ينظر: سنن الترمذي: 847.
16. ينظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط, لابن الصلاح: 148- 149, وفتح الباري: 7/2, وتحفة الأحوذي: 351/7.

وعلى هذا النحو جاء قول عمر بن الخطاب ﷺ: «كُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ ...»[1], بنصب (مَعْشَر) بفعل محذوف وجوبًا على الاختصاص[2].

ومما جاء على هذا الباب - أيضًا - قول أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيّ ﷺ: «إِنْ كُنَّا لَنَعْرِفُ المنافقينَ نحنُ مَعْشَرَ الأَنْصَارِ بِبُغْضِهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ»[3], بنصب (مَعْشَرَ) على الاختصاص[4].

ومنه - أيضًا - قوله ﷺ: «... وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً اليَهُودَ أَلَّا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ»[5], فكلمة (اليهُود), منصوبة بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أعني[6].

ومما جاء مُؤَوَّلًا على أنه منصوب على الاختصاص ما روي عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الِاشْتِرَاطَ فِي الحَجِّ، وَيَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ؟»[7], قال القاضي عياضٌ: «ضبطناه بِالْفَتْح على الِاخْتِصَاص, أَو على فعل (تَمْتَثِلُوا) أَوْ (تَفْعَلُوا) أَو شبهه»[8].

ثالثا: في التحذير[9]:

يُحْذَفُ العاملُ في المنصوب على التحذير وجوبًا إذا ذُكِرَ المحذَّرُ بلفظ (إيَّا), أو كان المحذَّر بغير لفظ (إيَّا) لكن مع التكرار أو العطف, نحو: الأسدَ الأسدَ, و ﺫ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾[10].

وقد أشار سيبويه إلى وجوب حذف الفعل مع (إيَّا) في (باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه) ومثَّل له بقوله: إيَّاكَ والشَّرَّ[11].

وَعَدَّ الزَّجَّاجيُّ هذا الحذفَ لازمًا فقال: «ومما انتصبَ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه قولُه: إيَّاكَ والشَّرَّ؛ لأنه يأمرُه بمباعَدَةِ نفسِه من الشَّرِّ, وكذلك: إياكَ والأسدَ, وكذلك ما أَشْبَهَهُ»[12].

والعلةُ في التزام العرب بهذا الحذفِ إمَّا كثرة الاستعمال[13], أو الإشارة إلى شدة الحرص على تجنبِ المذكور؛ «لأنَّ التحذيرَ مما يُخاف منه وقوعُ الْمَخُوفِ, فهو موضعُ إعجالٍ لايحتملُ تطويلَ الكلامِ؛ لئلا يقعَ الْمَخُوفُ بالمخاطَبِ قبلَ تمامِ الكلامِ»[14], أو أنَّ هذا المفعولَ المذكورَ منهيٌّ عن المساس به, ففي حذفِ الفعلِ تعميمٌ لايَتَأَتَّى إذا ذُكِرَ فِعْلٌ بعينِه[15].

هذا, ووردت شواهد كثيرة على حذف الفعل في هذا الباب, وجميعها على نَمَطٍ واحدٍ, هو التحذير بـ (إيَّا) مع العطف, وفيما يلي نماذجُ من ذلك:

1) قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»[16], الشاهد نصبُ (إياكم) بفعل مضمرٍ وجوبًا, تقديره: اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء, والنساء أن يدخلن عليكم[17].
2) قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَسُوءَ ذَاتِ البَيْنِ فَإِنَّهَا الحَالِقَةُ»[1], أي: اتقوا سوءَ ذات البَيْنِ, والمراد بسوءِ ذاتِ البَيْنِ: العداوةُ والبغضاءُ[2].

---

1. رواه الترمذي في سننه, كتاب تفسير القرآن, باب ومن سورة التحريم, رقم الحديث (3318). ينظر: سنن الترمذي: 1054.
2. ينظر: تحفة الأحوذي: 225/9.
3. رواه الترمذي في سننه,كتاب المناقب, الباب (21). رقم الحديث (3717). ينظر: سنن الترمذي: 1166.
4. ينظر: تحفة الأحوذي: 218/10.
5. رواه الترمذي في سننه, كتاب الاستئذان, باب ما جاء في قبلة اليد والرجل, رقم الحديث (2733). ينظر: سنن الترمذي: 881.
6. ينظر: قوت المغتذي: 695/2, وتحفة الأحوذي: 526/7.
7. رواه الترمذي في سننه, كتاب الحج, باب ما جاء في الاشتراط في الحج, رقم الحديث (942). ينظر: سنن الترمذي: 336.
8. مشارق الأنوار على صحاح الآثار, للقاضي عياض: 357/2.
9. التحذير في اللغة: التخويف, وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. ينظر: الصحاح: (حذر) 226/2, وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: 206, وارتشاف الضرب: 1477/3.
10. من الآية 13 من سورة الشمس, وينظر: التسهيل, لابن مالك: 192, وارتشاف الضرب: 1479/3.
11. الكتاب: 273/1.
12. الجمل في النحو: 307.
13. ينظر: الكتاب: 274/1.
14. الأشباه والنظائر في النحو: 307/1.
15. ينظر: من بلاغة القرآن: 97.
16. رواه الترمذي في سننه, كتاب الرضاع, باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات, رقم الحديث (1171). ينظر: سنن الترمذي: 414.
17. ينظر: فتح الباري: 331/9, وتحفة الأحوذي: 334/4.

3) قوله ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ: «... فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ...»[3], أي: اِتَّقِ نَفْسَكَ أن تَتَعَرَّضَ لكرائم أموالهم[4].
4) قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَ ...»[5], (إياكم) مفعول به بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا, والمعنى: احذرُوا من كشفِ العورة[6].
5) قوله ﷺ: «يَا بُنَيَّ، إِيَّاكَ وَالِالتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ ...»[7], حُذِفَ الفعلُ وجوبًا؛ والتقدير: إياك أحذِّر, فـ (إياك), منصوب بـ (أحذِّر), و (الالتفات) معطوفة عليه[8].

المبحث الثالث: المنصوب بحذف حرف النداء

اختلف النحويون في ناصب المنادَى, فذهب جمهور النحويين إلى أن المنادَى منصوب بفعل محذوف تقديره: (أدعو), فحينئذ يكون مفعولًا به, قالوا: إنَّ أصلَه: أَدْعُو زَيْدًا، أو أنادِي زيدًا, فحذفَ الفعلُ حذفًا لازمًا؛ لدلالة حرف النداء عليه, ولكثرة الاستعمال[9].
وذهب آخرون إلى أن المنادى منصوب بحرف من أحرف النداء[10].
والغاية من النداء أن ينتبه المنادَى فَيُصْغِي إلى ما يُلْقَى إليه من أمورٍ ينبغي أن يَعِيَهَا وَيَتَيَقَّظَ لها, غيرَ أنَّ النحويين أجازوا حذفَ حرفِ النداء؛ لوقوعه كثيرًا في كلام العرب, يقولُ الزمخشريُّ - مُبَيِّنًا جوازَ ذلك -: «ويجوز حذفُ النداءِ عمَّا لا يُوصف به (أيٌّ), قال الله تعالى: ژ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَاژ[11], وقال: ژرَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَژ[12], وتقول: أيُّها الرَّجُلُ, وَأَيَّتُهَا المرأةُ...»[13].
وإذا حُذفَ حرفُ النداء فإنَّ المقدَّرَ هو (يا)؛ «لأنها أكثر حرف النداء استعمالًا, ولهذا لايقدَّر عند الحذف سواها»[14].
لكنهم استثنوا بعضَ الصور فمنعوا حذفه فيها, كالمستغاث, والمتعجَّب منه, والمندوب, والنكرة, والمبهَم[15], قال ابن مالك - موضِّحًا بعضَ هذه الحالات -: «ولا يلزم الحرفُ إلا مع الله, والضمير, والمستغاث, والمتعجَّب منه, والمندوب, ويقلُّ حذفُه مع اسم الإشارة, واسم الجنس المبني للنداء»[16].
هذا, وتختلف الأسباب المؤدية إلى حذف حرف النداء, فقد يكون حذفه لمجرد الاختصار, وقد يحذف حين يقعُ موقعا تعظم فيه المزية ويلطف فيه الإيماء[17], أو للدلالة على أن المنادَى قريبٌ من النفس, فتخاطبه خطابَ الأنيس من غير حاجة إلى نداء أو تنبيه[18], وقد يكون في الحذف إشارةٌ إلى شدة التوجه لما بعده, أو لضيق المقام, أو لتعظيم المنادى وبيان مكانته, أو غير ذلك.
وفيما يلي ما جاء من الأحاديث النبوية المشتملة على أسماء منصوبة بحذف حرف النداء في سنن الترمذي:

أولًا: ما حُذف للدلالة على قرب المنادَى من المنادِي:

قد يُحذفُ حرفُ النداء لقرب المنادَى من النفس, كأنه لقربه لا يحتاج إلى واسطة لندائه, ومن الشواهد الحديثية على ذلك قولُ زِرّ بن حُبَيْشٍ لأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ: «أَنَّى عَلِمْتَ أَبَا الْمُنْذِرِ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ؟»[1], فقوله: (أَبَا الْمُنْذِرِ), منصوب على أنه منادى مضاف بحذف حرف النداء[2]؛ للدلالة على أن المنادى قريب من النفس, حتى لم يحتج إلى ذكر أداة نداء له لشدة قربه من المنادي.

---

1. رواه الترمذي في سننه, كتاب صفة القيامة, الباب (56), رقم الحديث (2508). ينظر: سنن الترمذي: 817.
2. ينظر: تحفة الأحوذي: 211/7.
3. رواه الترمذي في سننه, كتاب الزكاة, باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة, رقم الحديث (625). ينظر: سنن الترمذي: 233.
4. ينظر: فتح الباري: 360/3.
5. رواه الترمذي في سننه, كتاب الأدب, باب ما جاء في الاستتار عند الجماع, رقم الحديث (2800). ينظر: سنن الترمذي: 989.
6. ينظر: مرقاة المفاتيح: 2055/5, وتحفة الأحوذي: 84/8.
7. رواه الترمذي في سننه, أبواب السفر, باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة, رقم الحديث (589). ينظر: سنن الترمذي: 222.
8. ينظر: أسرار العربية: 162.
9. ينظر: الكتاب: 291/1, 182/2, والمفصَّل: 49, والإيضاح في شرح المفصل: 219/1- 220, وارتشاف الضرب: 2179/4, وشرح شذور الذهب, لابن هشام: 206.
10. ينظر: العوامل المائة: 52, وأسرار العربية: 209, واللباب في علل البناء والإعراب, للعكبري: 329/1, واللمحة في شرح الملحة: 599/2.
11. من الآية 29 من سورة يوسف.
12. من الآية 143 من سورة الأعراف.
13. المفصل: 60.
14. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام: 488.
15. ينظر: التبصرة والتذكرة: 357/1, وأسرار العربية: 210, والمقرب: 194, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 401.
16. التسهيل: 179.
17. ينظر: خصائص التراكيب: 157.
18. ينظر: المرجع السابق: 159.

وعلى هذا النحو قوله ﷺ لسعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ ﷺ يومَ أُحُدٍ: «ارْمِ سَعْدُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»[3], أي: اِرْمِ يَاسَعْدُ, حُذِفَ حرفُ النداء لبيان منزلة سعد ﷺ وقربه من الرسول ﷺ.

ومنه - أيضًا - قوله ﷺ لأبي هريرة ﷺ: «أَبَا هُرَيْرَةَ اشْرَبْ»[4], بحذف حرف النداء.

ومما يمكن حملُه على هذا المعنى ما ورد بحذف حرف النداء في أحاديثِ الدعاء, فالحذف فيها لتقريب الصلة بين العبد وربه, وللإشارة إلى أن المنادَى هو في أقرب منازل القُرب من المنادِي, حتى لم يحتجْ إلى ذكره أداة نداءٍ له لشدة قربه.

ومما ورد من الأحاديث على هذا المعنى ما روي عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رُفِعَتِ الْمَائِدَةُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ يَقُولُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مُوَدَّعٍ وَلَامُسْتَغْنًى عَنْهُ رَبَّنَا»[5], والشاهد قوله: (ربنا), قيل في إعرابه أوجه, منها: أنه منادى مضاف منصوب بحذف حرف النداء[6].

ومنها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَاشَافِيَ إِلَّا أَنْتَ ...»[7].

في الحديث شاهدان, الأول: حذفُ حرفِ النِّداءِ في (اللَّهُمَّ)[8], والثاني: حذف حرف النداء في (رَبَّ) على أنه منادى مضافٌ منصوبٌ حُذِفَ حرفُ نِدَائِهِ[9].

ونظيرها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ ...»[10], بنصب (رَبَّ) على أنه منادى مضاف حذف حرفه ندائه[11].

ومنها ما روي عَنْ السيدة عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَايَقْعُدُ إِلاَّ مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ»[12], والشاهد: (ذَا الْجَلَالِ) أَيْ: يَا ذَا الْجَلَالِ بِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ[13].

ثانيا: ما حذف منه حرفُ النداء للإشارة إلى شدة التوجُّه لما بعده:

من الأسباب المؤدية إلى حذف حرف النداء الإشارةُ إلى سُرْعَةِ التوجُّهِ لما بعد النداء, ومما ورد من الأحاديث على هذا المعنى قوله ﷺ: «لَاتَقَاطَعُوا, وَلَاتَدَابَرُوا, وَلَاتَبَاغَضُوا, وَلَاتَحَاسَدُوا, وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَايَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»[14], فقوله: (عِبَادَ اللَّهِ) منادى بِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ, أي: كونوا يَا عِبَادَ اللَّهِ إخوانًا[15], والغرض منه التنبيه والتأكيد على سرعة التوجه لتنفيذ ما بعده[16].

ومما يمكن تأويله على هذا المعنى ما ورد في حديث أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ مَمْلُوكًا لِي، فَسَمِعْتُ قَائِلًا مِنْ خَلْفِي يَقُولُ: اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، فَالتَفَتُّ، فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «للَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: «فَمَا ضَرَبْتُ مَمْلُوكًا لِي بَعْدَ ذَلِكَ»[17], فالحذف - هنا - ينبئ بسرعة الامتثال لما بعد النداء, وَكُرِّرَ النداءُ للحثِّ على الرِّفق بالمملوكِ, وَكَظْمِ الغَيْظِ, والتنبيهِ على خُطورةِ الاعتداءِ على الْخَدَمِ[18].

---

[1]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الصوم, باب ما جاء في ليلة القدر, رقم الحديث (793). ينظر: سنن الترمذي: 288.

[2] ينظر: تحفة الأحوذي: 506/3.

[3]. رواه الترمذي في سننه, كتاب المناقب, باب مناقب عبد الرحمن بن عوف ﷺ, رقم الحديث (3755). ينظر: سنن الترمذي: 1173.

[4] رواه الترمذي في سننه, كتاب صفة القيامة, باب ما جاء في صفة أواني الحوض, رقم الحديث (2477). ينظر: سنن الترمذي: 809.

[5]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الدعوات, باب ما يقول إذا فرغ من الطعام, رقم الحديث (3456). ينظر: سنن الترمذي: 1097.

[6]. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 3642/8, وقوت المغتذي: 854/2.

[7]. تقدم تخريجه, تنظر ص: 19.

[8]. أصله عند البصريين: يا الله, حُذف حرفُ النداء, وَعُوِّضَ عنه بالميم المشدَّدَةِ, ولذلك لايجتمع (يا) مع الميمِ إلا في الضرورة الشعرية, وذهب الكوفيون إلى أن الميمَ ليست عِوَضًا عن حرفِ النِّدَاءِ. ينظر: الكتاب: 25/1, 196/2, ومعاني القرآن, للفراء: 203/1, والمفصل: 60, والإنصاف في مسائل الخلاف: 341/1, واللباب في علل البناء والإعراب: 338/1.

[9]. ينظر: تحفة الأحوذي: 47/4.

[10]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الصلاة, باب ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء, رقم الحديث (211). ينظر: سنن الترمذي: 87.

[11]. ينظر: تحفة الأحوذي: 622/1.

[12]. رواه الترمذي في سننه, كتاب الصلاة, باب ما يقول إذا سلم من الصلاة, رقم الحديث (298). ينظر: سنن الترمذي: 118.

[13]. ينظر: تحفة الأحوذي: 193/2.

[14]. رواه الترمذي في سننه, كتاب البر والصلة, باب ما جاء في الحسد, رقم الحديث (1935). ينظر: سنن الترمذي: 656.

[15]. ينظر: تحفة الأحوذي: 65/6.

[16]. ينظر: جمالية الإيجاز في الحديث النبوي الشريف, للطالبتين: أحلام رميلي وحميدة شنان: 53 (رسالة ماجستير).

[17]. رواه الترمذي في سننه, كتاب البر والصلة, باب النهي من ضرب الخدم وشتمهم, رقم الحديث (1948). ينظر: سنن الترمذي: 659.

[18]. ينظر: شرح صحيح مسلم, للنووي: 132/11.

ثالثا: ما حُذِفَ منه حرفُ النِّداء للعجَلة والإسراع بقصد الفراغ من الكلام:

قد يُحْذَفُ حرفُ النداء للدلالة على العَجَلَةِ وضيقِ المقام, ومن الأحاديث الواردة على ذلك قوله ﷺ: «اثْبُتْ حِرَاءُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»[1], والشاهد في الحديث (حِرَاءُ), منادى مبني على الضم, بحذف حرف النداء[2].
ونظيرها قوله ﷺ: «اثْبُتْ أُحُدُ, فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»[3], نصب (أُحُدُ) على أنه منادى مبني على الضم حذف حرف ندائه[4].
ومثلُها - أيضًا - قوله ﷺ: «اسْكُنْ ثَبِيرُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»[5], (ثَبِيرُ): جبلٌ من جبالِ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ[6], وهو منادى مبني على الضم بحذف حرف النداء[7].
ومما يمكن أن يحمل على هذا المعنى قوله ﷺ في قصة اغتسال موسى عليه السلام: «... فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى حَجَرٍ ثُمَّ اغْتَسَلَ فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا وَإِنَّ الحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ فَطَلَبَ الحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ ثَوْبِي حَجَرُ ...»[8], فقوله: (حجر) منادَى نكرةٌ مقصودةٌ مبنيٌّ على الضم, والتقدير: يا حجر[9], حُذِفَ حرفُ النداء لضيق المقامِ.
والنُّكْتَةُ في نداء الحجرِ - مع أنه جَمَادٌ, والجماداتُ لاتُنادى - أنَّ الحجرَ لَمَّا فَرَّ بثوبه انتقلَ مِن حُكْمِ الجمادِ إلى حكمِ الحيوان, فسَوَّغَ ذلك مناداتَه وتوجيهَ الأمر إليه[10].

رابعا: ما حُذِفَ منه حرفُ النِّداء لمجرد الاختصار:

ذكر البلاغيون أن حرفَ النداء قد يحذف لمجرَّد الاختصار, ومما جاء على هذا المعنى في أحاديث سنن التِّرْمِذِيّ قولُه ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ, فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[11], قَوْلُهُ: (كَافِرٌ), روي بضم الراء على أنه منادى حذف حرف ندائه, ويؤيده ما جاء في رواية أخرى بذكر حرف النداء[12].
ومما حُذِفَ منه حَرْفُ النداء اختصارًا قوله ﷺ: «... ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْشَرَ خُزَاعَةَ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هُذَيْلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ ...»[13], بنصب (معشر) على أنه منادى منصوب على حذف حرف النداء, والتقدير: يَا مَعْشَرَ خُزَاعَةَ[14].

المبحث الرابع: الأغراض البلاغية لحذف عامل النصب في سنن التِّرْمِذِيّ

اجتهد علماؤنا في بيان الأغراض التي قد تحذف الكلمة من أجلها, والمتأمل لأقوالهم يَلْحَظُ اتفاقَهم على تَنَوُّعِهَا وَكَثْرَتِهَا, وعلى أنَّ الإيجازَ هو الغرضُ الأهمُّ للحذف, وقد يشترك معه غرضٌ آخرُ, فيكون الحذف في الكلمة الواحدة غرضان أو أكثرُ, وفي هذا المبحثُ محاولةٌ مني لاستخراج الأغراض البلاغية لحذف عامل النصب في الأحاديث الواردة في سنن التِّرْمِذِيّ:

---

1. رواه الترمذي في سننه, كتاب المناقب, باب في مناقب عثمان بن عفان ﷺ, رقم الحديث (3699). ينظر: سنن الترمذي: 1160.
2. ينظر: تحفة الأحوذي: 190/10.
3. رواه الترمذي في سننه, كتاب المناقب, باب في مناقب عثمان بن عفان ﷺ, رقم الحديث (3697). ينظر: سنن الترمذي: 1160.
4. ينظر: فتح الباري: 38/7.
5. رواه الترمذي في سننه, كتاب المناقب, باب في مناقب عثمان ﷺ, رقم الحديث (3703). ينظر: سنن الترمذي: 1162.
6. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 497/2, ومعجم البلدان: 73/2.
7. ينظر: مرقاة المفاتيح: 2923/9, وتحفة الأحوذي: 197/10.
8. تقدم تخريجه في ص: 22.
9. ينظر: شرح الكافية الشافية: 1291/3, وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 402, وتحفة الأحوذي: 87/9.
10. ينظر: نيل الأوطار: 317/1.
11. رواه الترمذي في سننه, كتاب الإيمان, باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر, رقم الحديث (2637). ينظر: سنن الترمذي: 854.
12. ينظر: تحفة الأحوذي: 390/7.
والرواية الأخرى هي قوله ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا». ينظر: صحيح البخاري, كتاب الأدب, باب من كفَّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال, رقم الحديث (6103), ص: 1066.
13. رواه الترمذي في سننه, كتاب الديات, باب ما جاء في حكم ولي القتيل في القصاص والعفو, رقم الحديث (1406). ينظر: سنن الترمذي: 496.
14. ينظر: تحفة الأحوذي: 661/4.

أولا: الايجاز والاختصار

يعد الإيجاز والاختصار غرضين مطردين في باب الحذف, فالحذف عامة إنما يأتي للإيجاز والاختصار[1], وقد يكونان وحدهما, أو مع غيرهما من أغراض الحذف البلاغية, وبناء عليه يمكننا القول بأن جميع الشواهد التي وردت بحذف العامل جميعها يصلح أن يمثل لهما.

ومع ذلك هناك شواهد وردت على حذف العامل اختصارًا في أحاديث سنن الترمذي, ومنها:

قوله ﷺ: «حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُم مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ»[2], روي الحديث بنصب (حَقًّا) على أنه مصدر لفعل محذوف اختصارا[3].

وقوله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرُ, فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[4], حذف حرف النداء للاختصار[5].

ومنها قوله ﷺ: «... ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْشَرَ خُزَاعَةَ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هُذَيْلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ ...»[6], بنصب (معشر) على أنه منادى منصوب على حذف حرف النِّداء[7].

ثانيا: الاحتراز عن العبث

وذلك عند وجود قرينة تدل على المحذوف, سواء أكانت القرينة لفظية أم معنوية, فيكون ذكر العامل عندئذ من دون فائدة[8].

ومن الشواهد على حذف العامل لوجود قرينة لفظية قوله ﷺ لجابر بن عبدالله ﷺ: «هَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»[9], فالغرضُ من هذا الحذفِ هو الإيجاز والاحتراز عن العبث[10].

ومثلها ما رواه أَنَسٌ ﷺ أن النبي ﷺ رأى عبدَ الرحمن بن عوف ﷺ وعليه وَضَرٌ من صُفْرَةٍ، فقال: «مَهْيَم؟» قال: تزوجتُ امرأةً من الأنصار قال: «فما أصْدَقْتَهَا؟» قال: نَوَاةً[11].

ومما حُذف فيه العاملُ لوجود قرينة معنوية قولُه ﷺ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ»[12], بنصبهما على أنهما مفعولان لفعلٍ محذوفٍ جوازًا, والتقدير: قَدِّمُوا الْأَيْمَنَ, أَوْ أَعْطُوا[13].

ومنه قوله ﷺ لهلال بن أُمَيَّةَ ﷺ: «البَيِّنَةَ وَإِلاَّ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»[14], بنصب (البَيِّنَةَ) على أنها مفعول به بفعل محذوف جوازًا, والتقدير: أَقِمِ الْبَيِّنَةَ, أو أَحْضِرْهَا[15].

ثالثا: ضِيقُ المقام

قد يكون الغرض من الحذف ضيق المقام عن إطالة الكلام, بسبب خوفٍ, أو فَوَاتِ فُرْصَةٍ, أو تَوَجُّعٍ, أو نحو ذلك, وقد جاءت أحاديثُ حُذِفَ فيها العاملُ لضيق المقامِ, كقوله ﷺ في قِصَّةِ اغْتِسَالِ مُوسَى عليه السلام: «... فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى حَجَرٍ, ثُمَّ اغْتَسَلَ, فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا, وَإِنَّ الحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ, فَطَلَبَ الحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ, ثَوْبِي حَجَرُ ...»[16].

---

1. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة, للخطيب القزويني: 146, وأنوار الربيع في أنواع البديع, لعلي بن صدر الدين بن معصوم: 242/6.
2. تقدم تخريجه في ص: 18.
3. ينظر: تحفة الأحوذي: 68/3, وقوت المغتذي على جامع الترمذي: 224/1.
4. تقدم تخريجه في ص: 27.
5. ينظر: تحفة الأحوذي: 390/7.
6. تقدم تخريجه في ص: 27.
7. ينظر: تحفة الأحوذي: 661/4.
8. ينظر: أنوار الربيع في أنواع البديع: 242/6.
9. تقدم تخريجه في ص: 21.
10. ينظر: خصائص التراكيب: 288.
11. تقدم تخريجه في ص: 21.
12. تقدم تخريجه في ص: 22.
13. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 39, وقوت المغتذي: 464/1.
14. تقدم تخريجه في ص: 22.
15. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, لابن مالك: 135, وتحفة الأحوذي: 26/9.
16. تقدم تخريجه في ص: 22.

في الحديث شاهدان: الأول حذف الفعل الناصب للمفعول به (ثوبي), والثاني حذف حرف النداء, والحذف في كليهما للاختصار لضيق المقام؛ لأن الوقت لا يسعه أن يقول: رُدَّ ثَوْبِي يا حَجَرُ.

ومما يمكن أن يحمل عليه - أيضًا - قوله ﷺ: «اثْبُتْ أُحُدُ, فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»[1], فالسر البلاغي لهذا الحذف هو ضيق المقام عن إطالة الكلام.

وقريبٌ من هذا المعنى ما ورد من الأحاديث التي فيها تحذيرٌ, فالزمن فيه يتقاصر عن ذكر المحذوف؛ لأنه موضعُ إعجالٍ لايحتملُ تطويلَ الكلامِ؛ لئلا يقعَ الْمَخُوفُ بالمخاطَبِ قبلَ تمامِ الكلامِ[2], ومما يمكن الاستشهاد به على هذا الغرض قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»[3], وقوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَسُوءَ ذَاتِ البَيْنِ فَإِنَّهَا الحَالِقَةُ»[4].

رابعا: البيانُ بعدَ الإبهامِ

وهذا الغرضُ له رَوْنَقٌ خاصٌّ في الكلام, فإنَّ الشيءَ إذا أُجْمِلَ ثم فُسِّرَ كان أوقعَ في النفس؛ لأن السامعَ لايَظْفَرُ بمعرفةِ المحذوفِ إلا بعدَ تَطَلُّعٍ وَلَهْفَةٍ[5], ومن الشواهد على هذا ما جاء في جواب النبي ﷺ لعمرَ بن الخطاب ﷺ حين سأله فقال: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ، فَردَّ عليه النبي ﷺ بقوله: «عَمْدًا فَعَلْتُهُ»[6].

خامسا: اِتِّبَاعُ الاستعمالِ: والمقصود به حذف العامل اتباعا للاستعمال الوارد عن العرب[7], ومما يُستشهد به لهذا الغرض حذفُ الفعل وإقامةُ المصدر بدلًا منه في باب المفعول المطلق, وهو - كما سبق[8] - من أنواع الحذفِ الجيّدِ في الكلام, ويفيدُ العبارةَ قوةً وسرعةً في تنفيذ المطلوب[9].

ومن الأحاديث التي جاءت على هذا الغرضِ ما جاء عن النبي ﷺ أنه يُقال لأهل الجنة وأهل النار: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ لَامَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ لَامَوْتَ»[10].

ومنها ما رُوي عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ, قَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: «ارْكَبْهَا وَيْحَكَ»، أَوْ «وَيْلَكَ»[11].

وكذلك ما رواه ابْن عُمَرَ ﷺ أَنَّ تَلْبِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَاشَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَاشَرِيكَ لَكَ»[12].

تلك أبرزُ الأغراض البلاغية لحذف عامل النصب في الأحاديث الواردة في سنن التِّرْمِذِيِّ, ومن الواضح تداخُلها في كثيرٍ من الأحيان, واختلافُ الناس - في تفسيرها - من شخصٍ لآخر؛ لأنَّ الناسَ في الفهم والإدراك متباينون, وما يظنُّه شخصٌ حذفًا لغرضٍ معينٍ قد يُلْمَحُ فيه آخرُ حذفًا لغرضٍ آخر, فالمسألة نِسْبِيَّةٌ, والناسُ فيها مجتهدون, ولكلٍّ منهم نصيبُه, والله الموفِّق, والهادي إلى سَواء السبيل.

الخاتمة

أحمد الله - تعالى - الذي مَنَّ عَلَيَّ بإكمال هذه الدراسةِ, وأشكره على جزيلِ نِعَمِهِ وَعَظِيمِ آلائِه, وأصلِّي وأسلِّم على خير خلقه وصفيِّه, سيدِنا محمدٍ ﷺ, وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد, فقد جمع البحثُ ما وردَ من الأسماء المنصوبة بعامل محذوف في سنن التِّرْمِذِيِّ, وحاول الكشفَ عن دلالات ذلك الحذفِ وأغراضِه البلاغيةِ, وفي ختامه أجملُ ما ظهرت لي فيه من نتائجَ:

---

1. تقدم تخريجه في ص: 27.
2. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 307/1.
3. تقدم تخريجه في ص: 25.
4. تقدم تخريجه في ص: 25.
5. ينظر: البرهان في علوم القرآن, للزركشي: 90/3.
6. تقدم تخريجه في ص: 23.
7. ينظر: الفوائد الغياثية في علوم البلاغة, لعضد الدين الإيجي: 115, وجواهر البلاغة: 134.
8. تنظر ص: 19.
9. ينظر: خصائص التراكيب: 287.
10. تقدم تخريجه في ص: 19.
11. تقدم تخريجه في ص: 20.
12. تقدم تخريجه في ص: 20.

1) أنَّ حذفَ العامل من أنواع الحذف الجيّد في كلام العرب, وقد وقع كثيرا في الحديث الشريف.
2) أنَّ أكثرَ الأبواب حذفًا للعامل هو باب المفعول به, يليه باب المفعول المطلق, ثم حذف حرف النِّداء.
3) أنَّ أسباب حذف العامل متعددة ومتنوعة, منها: كثرة الاستعمال, والتخفيف, والتفخيم والإعظام.
4) أنَّ أغراضَ حذف العامل كثيرة ومتنوعة, كالإيجاز والاختصار, وضيق الوقت, والاحتراز عن العبث, والبيان بعد الإبهام, واتباع الاستعمال الوارد عن العرب.
5) أنَّ النحويين اجتهدوا في تقدير المحذوف, والبحث عن عِلَّةِ الحذفِ, في حين أن البلاغيين حاولوا البحث عن الأغراض البلاغية للحذف.
6) أنَّ أغراضَ الحذفِ قد تتداخل, وقد تتعدَّد في الكلمة الواحدة فيكون فيها غرضان أو أكثر.
7) أنَّ تقديرَ المحذوفِ وبيانَ الغرض منه مسألة نسبية واجتهادية قد يختلفان من شخصٍ لآخرَ.
8) أنَّ الحديثَ النبويَّ ميدانٌ خَصْبٌ للدراسة والبحث, وهو خيرُ ما يُطَبّقُ عليه النحويون والبلاغيون قواعدَهم.

أسأل الله الكريم أن يتقبل مني هذا العمل, وأن يعفو عني ويغفر لي ما فيه من خطأ أو زلل, وأسأله التوفيق في الدارين, إنه وليُّ ذلك والقادر عليه, والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, وصلَّى الله وسلم على سيدنا محمد, وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المراجع والتوثيقات

1) الأئمة الستة, تراجمهم, مصنفاتهم, مناهجهم, شروطهم, عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد, ط 2, الرياض, دار الإمام مالك, 1420هـ.
2) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب, محمد بن يوسف أبو حيان, تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد, ط1, القاهرة, مكتبة الخانجي, 1418هـ - 1998م.
3) أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد الأنباري, تحقيق محمد بهجة البيطار, وعاصم بهجة البيطار, ط2, دمشق, دار البشائر, 1425هـ - 2004م.
4) الأشباه والنظائر في النحو, عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي, د.ط, بيروت, المكتبة العصرية, 1430هـ - 2009م.
5) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي, عبد الله بن الحسين العكبري, تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي, ط 2, القاهرة, مؤسسة المختار, 1427هـ - 2006م.
6) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, عبد الرحمن بن محمد الأنباري, ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف, محمد محي الدين عبد الحميد, ط 4, القاهرة, دار إحياء التراث العربي, 1380هـ - 1961م.
7) أنوار الربيع في أنواع البديع, علي بن صدر الدين بن معصوم المدني, حققه وترجم لشعرائه شاكر هادي شكر, ط1, النجف, مطبعة النعمان, 1389هـ - 1979م.
8) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, عبد الله بن يوسف, ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, محمد محي الدين عبد الحميد, د.ط, القاهرة, دار الطلائع, د.ت.
9) الإيضاح في شرح المفصل, ابن الحاجب, تحقيق الدكتور إبراهيم عبد الله, ط1, دمشق, دار سعد الدين, 1425هـ - 2005م.
10) الإيضاح في علوم البلاغة, محمد بن عبد الرحمن القزويني, وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
11) البرهان في علوم القرآن, محمد بن بهادر الزركشي, تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, ط 1, القاهرة, دار إحياء الكتب العربية, 1376هـ - 1957م.
12) البسيط في شرح جمل الزجاجي, ابن أبي الربيع, تحقيق الدكتور عياد الثبيتي, ط1, بيروت, دار الغرب الإسلامي, 1407هـ - 1986م.
13) التبصرة والتذكرة, عبد الله بن علي الصيمري, تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين, ط1, مكة المكرمة, مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى, 1402هـ - 1982م.

14) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي, محمد بن عبد الرحمن المباركفوري, أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف, ط 2, القاهرة, مطبعة المعرفة, 1383هـ - 1963م.
15) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, محمد بن عبد الله ابن مالك, تحقيق محمد كامل بركات, د.ط, القاهرة, دار الكاتب العربي, 1387هـ - 1967م.
16) التصريح بمضمون التوضيح, خالد بن عبد الله الأزهري, تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم, ط1, الزهراء للإعلام العربي, 1418هـ - 1997م.
17) التكرار في الحديث النبوي الشريف, أميمة بدر الدين, مجلة جامعة دمشق, م (26), العدد الأول والثاني 2010م, 73 - 113.
18) تهذيب التهذيب, أحمد بن علي ابن حجر, ط1, الهند, مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.
19) الثقات, محمد بن حبان, ط1, الهند, دائرة المعارف العثمانية, 1393هـ - 1973م.
20) جامع الأصول في أحاديث الرسول, ابن الأثير, تحقيق عبد القادر الأرناؤوط, وبشير عيون, ط 1, مكتبة الحلواني, 1392هـ - 1972م.
21) جمالية الإيجاز في الحديث النبوي الشريف, أحلام رميلي, وحميدة شنان, رسالة ماجستير, الجزائر, كلية الآداب واللغات, جامعة أكلي محند أولحاج, 2016- 2017م.
22) الجمل في النحو, الزجاجي, تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد, ط5, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1417هـ - 1966م.
23) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع, أحمد بن إبراهيم الهاشمي, ضبط وتدقيق الدكتور يوسف الصميلي, د.ط, بيروت, المكتبة العصرية، د.ت.
24) حدود النحو, أحمد بن محمد الأبذي, تحقيق الدكتور خالد فهمي, ط1, القاهرة, مكتبة الآداب, 1428هـ - 2007م.
25) خصائص التراكيب, دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني, محمد محمد أبو موسى, ط 4, القاهرة, مكتبة وهبة, 1416هـ - 1996م.
26) الخصائص, عثمان ابن جني, تحقيق محمد علي النجار, ط3, بيروت, عالم الكتب, 1403هـ - 1983م.
27) دلائل الإعجاز, عبد القاهر الجرجاني, قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر, د.ط, القاهرة, مكتبة الخانجي, د.ت.
28) الروض المعطار في خبر الأقطار, محمد بن عبدالله الحِميري, تحقيق إحسان عباس, ط2, بيروت, مؤسسة ناصر للثقافة، 1980م.
29) الزاهر في معاني كلمات الناس, محمد بن القاسم الأنباري, تحقيق الدكتور حاتم الضامن, ط3, دمشق, دار البشائر, 1424هـ - 2004م.
30) سنن الترمذي, محمد بن عيسى الترمذي, تحقيق مصطفى أبو المعاطي, ط1, القاهرة, دار الغد الجديد, 1435هـ - 2015م.
31) سير أعلام النبلاء, محمد بن أحمد الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, ط 3, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1405 هـ - 1985م.
32) شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب, عبد الحي بن أحمد ابن العماد, تحقيق محمود الأرناؤوط, ط1, بيروت, دمشق, دار ابن كثير, 1408هـ - 1988م.
33) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين ابن الناظم, تحقيق محمد باسل عيون السود, ط1, بيروت, دار الكتب العلمية, 1420هـ - 2000م.
34) شرح التسهيل (القسم النحوي), الحسن بن قاسم المرادي, تحقيق محمد عبد النبي عبيد, ط1, مكتبة جرير الورد, ومكتبة الإيمان, 1427هـ - 2006م.
35) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور, تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح, د.ط, وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, العراق, د.ت.
36) شرح الرضي على الكافية, محمد بن الحسن الاستراباذي, تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر, ط2, بنغازي, ليبيا, جامعة قار يونس, 1996م.
37) شرح شذور الذهب, محمد بن عبد المنعم الجوجري, تحقيق الدكتور نوَّاف الحارثي, ط2, المدينة المنورة, عمادة البحث العلمي, الجامعة الإسلامية, 1429هـ - 2008م.

38) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, ابن هشام, ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب, عبد الحميد, محمد محي الدين, د.ط, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, 1409هـ - 1988م.
39) شرح صحيح مسلم, محي الدين النووي, تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا, ط 20, بيروت, دار المعرفة, 1435هـ - 2014م.
40) شرح الكافية الشافية, محمد بن عبد الله ابن مالك, تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي, ط1, مكة المكرمة, جامعة أم القرى, 1402هـ - 1982م.
41) شرح كتاب الحدود في النحو, عبد الله بن أحمد الفاكهي, تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري, د.ط, القاهرة, دار التضامن, 1408هـ - 1988م.
42) شرح المفصل, ابن يعيش, قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب, ط1, بيروت, دار الكتب العلمية, 1422هـ - 2001م.
43) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, محمد بن عبد الله ابن مالك, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, د.ط, بيروت, دار الكتب العلمية, د.ت.
44) الصحاح, تاج اللغة وصحاح العربية, إسماعيل بن حماد الجوهري, تحقيق أحمد عبد الغفور عطار, ط4, بيروت, دار العلم للملايين, 1990م.
45) صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل البخاري, اعتنى به عز الدين ضلي وآخرون, ط1, دمشق, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1431هـ - 2010م.
46) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط, ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن, تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر, د.ط, بيروت, دار الغرب الإسلامي, 1404هـ - 1984م.
47) العوامل المائة, عبد القاهر الجرجاني, عني به أنور بن أبي بكر الداغستاني, ط1, جدة, دار المنهاج, 1430هـ - 2009م.
48) العوامل المائة النحوية في شرح أصول علم العربية, شرح الشيخ خالد الأزهري, تحقيق الدكتور البدراوي زهران, د.ط, دار المعارف, القاهرة, د.ت.
49) فتح الباري بشرح صحيح البخاري, أحمد بن علي ابن حجر, رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي, أخرجه وصححه محب الدين الخطيب, د.ط, دار المعرفة, بيروت, د.ت.
50) الفوائد الغياثية في علوم البلاغة, عبد الرحمن بن أحمد الإيجي, تحقيق عاشق حسين, د.ط, القاهرة, دار الكتاب المصري, بيروت, دار الكتاب اللبناني, 1412هـ - 1991م.
51) الفواكه الجنية على متممة الجرومية, عبد الله بن أحمد الفاكهي, تحقيق الدكتور عماد علوان حسين العبادي, ط1, الرياض, دار الصميعي, 1429هـ - 2008م.
52) فهرسة ابن خير الإشبيلي, محمد بن خير, تحقيق محمد فؤاد منصور, ط1, بيروت, دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م.
53) فيض القدير شرح الجامع الصغير, محمد عبد الرؤوف المناوي, ط1, مصر, المكتبة التجارية الكبرى, 1356هـ.
54) القاموس المحيط, الفيروزآبادي, تقديم محمد عبد الرحمن المرعَشلي, ط2, بيروت, دار إحياء التراث العربي, 1424هـ - 2003م.
55) قوت المغتذي على جامع التِّرْمِذِيّ, عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, تحقيق ناصر بن محمد الغريبي, رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة, 1424هـ.
56) الكافية في علم النحو, والشافية في علمي التصريف والخط, ابن الحاجب, تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, د.ط, مكتبة الآداب, القاهرة, د.ت.
57) الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام محمد هارون, ط3, القاهرة, مكتبة الخانجي, 1408هـ - 1988م.
58) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, حاجي خليفة, د.ط, بيروت, دار إحياء التراث العربي، 1941م.
59) اللباب في علل البناء والإعراب, عبد الله بن الحسين العكبري, تحقيق غازي مختار طليمات, والدكتور عبد الإله نبهان, ط1, دمشق, دار الفكر, 1416هـ - 1955م.
60) لسان العرب, ابن منظور, د.ط, بيروت, دار صادر, د.ت.

61) اللَّمحة في شرح الْمُلْحَة, محمد بن الحسن ابن الصايغ, تحقيق الدكتور إبراهيم بن سالم الصاعدي, ط2, المدينة المنورة, عمادة البحث العلمي, الجامعة الإسلامية, 1431هـ - 2010م.
62) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, ابن الأثير, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, د.ط, بيروت, المكتبة العصرية, 1420هـ.
63) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح, علي بن سلطان القاري, ط1, بيروت, دار الفكر، 1422هـ - 2002م.
64) مشارق الأنوار على صحاح الآثار, القاضي عياض, د.ط, تونس, المكتبة العتيقة, القاهرة, دار التراث, د.ت.
65) معاني القرآن, يحيى بن زياد الفراء, ط3, بيروت, عالم الكتب, 1403هـ - 1983م.
66) معجم البلدان, ياقوت بن عبد الله الحموي, ط2, بيروت, دار صادر، 1995م.
67) معجم المصطلحات النحوي والصرفية, مروان العطية, د.ط, دمشق, دار البشائر, د.ت.
68) معجم المصطلحات النحوية والصرفية, محمد سمير اللبدي, ط1, بيروت, مؤسسة الرسالة, عمَّان, دار الفرقان, الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
69) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تحقيق الدكتور مازن المبارك, ومحمد علي حمد الله, ط5, بيروت, دار الفكر, 1979م.
70) مفتاح السعادة ومصباح السيادة, طاشكبري زادة, ط1, بيروت, دار الكتب العلمية, 1405هـ - 1985م.
71) المفصَّل في علم اللغة, الزمخشري, وبذيله كتاب المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل, محمد بدر الدين النعساني, قدم له الدكتور محمد عز الدين السعيدي, ط1, بيروت, دار إحياء العلوم, 1410هـ - 1990م.
72) مقايس اللغة, ابن فارس, تحقيق عبد السلام محمد هارون, د.ط, دار الفكر, 1399هـ - 1979م.
73) المقرَّب, ابن عصفور, تحقيق أحمد عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, د.ط, بغداد, مطبعة العاني, د.ت.
74) من بلاغة القرآن, أحمد بدوي, ط5, القاهرة, نهضة مصر, 2008م.
75) النكت في إعجاز القرآن, علي بن عيسى الرماني, مطبوع مع ثلاث رسائل بعنوان (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله, والدكتور محمد زغلول سلام, ط3, مصر, دار المعارف, د.ت.
76) النهاية في غريب الحديث والأثر, ابن الأثير, تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط, ط1, مكة المكرمة, المكتبة المكية, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1434هـ - 2013م.
77) نيل الأوطار, محمد بن علي الشوكاني, تحقيق عصام الدين الصبابطي, ط1, مصر, دار الحديث، 1413هـ - 1993م.
78) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, ابن خلكان, تحقيق الدكتور إحسان عباس, د.ط, بيروت, دار صادر, د.ت.
79) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, تحقيق الأستاذ محمد عبد السلام هارون, والدكتور عبد العال سالم مكرم, د.ط, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1413هـ - 1992م.

International Academic Journal for Arabic Language and Literature

المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها

Website: http://iajour.com/index.php/all

ISSN: 2708-7263

Attributed Names done by a deleted factor in the Book of Sunan of al-Tirmidhi.

Grammatical and Rhetorical study

Doctor. Ahamada ben Mohamed Toiwilou Ben Abdillah al-Khatub

Member of the Teaching Board of the Faculty of Imam Chafiou for Islamic Studies and Arabic Language
University of Comoros
toiwilou@hotmail.com

Submission date: 1/2/2021 **Accepted date:28/2/2021**

Abstract:

The research was meant to track the names set by a factor not mentioned in the hadiths of Sunan Al-Tirmidhi, in order to highlight the areas of the deletion in it, and to try to reveal the implications of that deletion and its rhetorical secrets, according to the descriptive analytical method with its familiar steps.

Its importance is demonstrated by the fact that it is looking at a prominent linguistic phenomenon, through the Prophetic Hadith, the second source of Islamic legislation.

Its nature required that it be divided into four sections, preceded by an introduction and a preamble, followed by a conclusion, and confirmed to the sources and references, and an index of contents.

In its conclusion, the research concluded a number of results, the most prominent of which are:

- That deletion of the factor is among the good kind of deletion in the words of the Arabs, and it has occurred a lot in the hadith of the Prophet.
- Deletion of the factor is due to a variety and diversical reasons, including: frequent use, facilitation, magnification and greatening.
- The purposes of deleting the factor are diverse, such as conciseness and abbreviation, time constraints, guarding against altering, indicating after the ambiguity, and following the use received from Arabs.
- Grammars struggled to estimate the deleted, while the rhetorics have tried to search for the rhetorical purposes for deletion.
- The purposes of the deletion may overlap, and they may multiply in one word, and there will be two or more purposes.
- The estimate of the deleted and the indication of its purpose is a relative and judgmental matter that may differ from one person to another.
- The hadiths of the Prophet is a new field for study and research, and it is the best domain of which grammatical and rhetoric should apply their rules

Keywords: *monument, factor, deletion, Tirmidhi*